محتويات الفصل الاول

- المقدمة
- مشكلة البحث
- حدود البحث
- اسباب اختيار مشكلة البحث
- اهمية البحث
- اهداف البحث
- فروض البحث
- مصطلحات البحث
- منهج البحث
- صعوبات البحث
- الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطـار الـعــام

المقدمة

السودان مثلـه مثل كـثير مـن دول العـالم الثـالث الـتي تعـانى الفقـر والكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة والحـروب الأهليـة وغيرهـا مـن الأزمـات الأمـر الـذي اسـتوجب وجـود المعونـات الدوليـة عـبر المنظمات الأجنبية وذلك منذ فجر الاستقلال وحتى الآن .

المحيـط الإقليمـي حـول السـودان مـن دول الجـوار يعـانى كـثير مـن الأزمات والكوارث وهذا الواقع جعل السودان قبلة للاجئين من تلـك الدول وهذا الأمر أيضاً من أكبر الدواعي للتواجـد الأجنـبي المنظمـات في السودان .

الحرب الأهلية التي اندلعت في جنوب السودان لأكثر من أربعة عقود وانتهت بانفصال دولة جنوب السودان وأوجدت واقع معقد منذ عمليات شريان الحياة وحتى الآن وقد صاحب ذلك تدافع أطياف مختلفة من المنظمات الأجنبية للعمل في السودان.

الكوارث الطبيعية الكبرى التي ألمت بالسودان في عقد ثمانينات القرن الماضي- المتمثلة في الجفاف والتصحر ونداء السودان والسيول والأمطار فتحت الباب على مصراعيه لدخول المنظمات الأجنبية للسودان وممارسة أنشطتها في ظل ضعف كامل من أجهزة الدولة المختلفة من مراقبة أو تحجيم النشاطات السالبة لهذه المنظمات .

اندلاع أزمة إقليم دارفور والتي أنتجت واقع إجتماعى مزري متمثل في نشوء أكبر معسكرات للنازحين في التاريخ الحديث مع ضغط سياسي عالمي على السودان للسماح لدخول المنظمات الأجنبية دون أي ضوابط أو متابعة للعمل في دارفور أعطى المنظمات

الأجنبية ذات الأجندة المشبوهة غطاء مكنتها من ممارسة أنشطة مضرة وهدامة أخلت بواقع الحياة في إقليم دارفور ما يترتب عليه آثار مستقبلية ذات خطورة عالية .

مشكلة البحث :

إن وجود هذا الكم الهائل من المنظمات الأجنبية التي تعمل في المناطق المستضعفة في السودان وتمارس جملة من الأنشطة السالبة التي أثرت وستؤثر على مختلف الجوانب في الوقت الراهن والمستقبل مما حتم دراسة هذه الآثار وطرح مقترحات للحلول التي إن لم تعالج تماما فقد تقلل من هذه الآثار السالبة التي نحاول جمع المعلومات عنها وتحليلها في هذا البحث .

حدود مشكلة البحث :

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية لهذا البحث في الآتي :-

أ . الحدود المكانية . جمهورية السودان .

ب. الحدود الزمنية . منذ العام 2004م حتى العام 2014م .

أسباب اختيار مشكلة البحث :

تنبع أسباب اختيار مشكلة البحث في الآتي :

أ . خطورة ما وصلت إليه الأوضاع الإنسانية في السودان بسبب بعض الممارسات السالبة للمنظمات الأجنبية .

ب. التداعيات المستقبلية للأنشطة السالبة للمنظمات الأجنبية على الواقع الإجتماعى في السودان.

جـ الضعف الواضح في مقدرة الدولة على معالجة القضايا الإنسانية الشائكة والمتأزمة في أطراف السودان .

د . الضعف في قدرة أجهزة الدولة على مراقبة وتصويب الأنشطة السالبة للمنظمات الأجنبية في السودان .

هـ عكس ملامح الأنشطة السالبة ومحاولة تحليلها ومعرفة مآلاتها المستقبلية وتحليلها بغرض الوصول إلي حلول مناسبة مع الخروج ببعض التوصيات لتنفيذ الحلول المقترحة .

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من إن العمل الإنساني أصبح الآن من أهم وسائل اختراق الدول وفرض السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الدول الفقيرة دون إعطائها الحق الكامل في تحديد مدى الاستفادة من الأنشطة الإنسانية التي تنفذها الدول الكبرى عبر المنظمات الأجنبية في السودان وتأتي أهميته أيضا في رفع مستوي وعي الجهات المسؤلة في الدولة السودانية بالإضافة إلي مد الباحثين في مجال المنظمات بالمعلومات عن طبيعة وآثار عمل المنظمات الأجنبية 0

أهداف البحث

1. دراسة وتحليل الواقع الحالي لوجود المنظمات الأجنبية في السودان وطبيعة الأنشطة والبرامج التي تقوم بتنفيذها
2. استعراض القوانين واللوائح والموجهات الضابطة لعمل المنظمات الأجنبية في السودان وتحديد مدى التأثير الذي

تولـده بعـض الأنشـطة السـالبة علـى الواقـع و المسـتقبل الإجتماعى والإقتصادى والسياسي الامنى فى السودان .

3. وضع بعض الرؤى لاجراءت وقائية لحماية المـواطن والـوطن من الآثار السالبة لنشاط تلك المنظمات 0
4. الخروج بتوصيات للمعالجة 0

فروض البحث

يقوم هذا البحث على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيمـا يلـي :-

أ . أن هنالـك بعـض المنظمـات الأجنبيـة العاملـة فـي السـودان تمارس أنشطة ذات آثار سالبة حالية ومستقبلية .

ب. أن السـودان لا يسـتفيد بالصـورة المطلوبـة مـن المسـاعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الأجنبية بل قد تكون سبب في أزمات اكبر علي مستقبل لأجيال في السودان.

جـ أن هنالك ضعف شديد في قدرات المنظمات الوطنية السـودانية فـي إدارة شرـاكة فنيـة حقيقيـة مـع المنظمـات الأجنبية وممارسة نشاطها .

هـ أنه لا توجد خطة واضحة من قبل الدولة لمعالجة الآثار السالبة لبعض أنشطة المنظمات الأجنبية العاملة في السودان .

و . أن هنالك ضعف شديد في التوعية والإعلام بخطورة بعض الأنشطة السالبة للمنظمات الأجنبية في السودان .

ز 0 أن هنالك ضعف في آليات الدولة السودانية في إحكام الضبط وتطبيق القوانين واللوائح المنظمة لعمل المنظمة الأجنبية 0

مصطلحات البحث

أشتمل البحث على المصطلحات الآتية:

أ. الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) .
(UNITED NATION DEVELOPMENT PROGRAM)

ب. منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (FAO)
(FOOD & AGRECATURE ORGANIZATION)

ج. برنامج الغذاء العالمي (WFP)
(WORLD FOOD PROGRAMME)

د. صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)

هـ المفوضية السامية للاجئين (UNHCR)
(UNITED NATION HIGH COMMISSIONER)

و. المنظمات الأجنبية الغير حكومية (INGOs)

INTERNATIONAL NONGOVERNMANTAL)

(ORGANIZATION

ز. اللجنة الدولية للصليب الأحمر ((I C R C)

INTERNATIONAL COMMETTEE OF RED)

(CROSE

ح. المواد الغير طعامية (NFI)

(NON Food I teams)

ط. منظمة الصحة العالمية . (WHO)

(WORLD HEALTH ORGANIZATION)

ي. منظمة الأمم المتحدة للصناعة (UNIDO)

UNITED NATION INDESTARY)

(ORGANIZATION

ك 0 خطة الاستجابة الإنسانية (HUMANILARIN) HRP)

(RESPONSE PLAN

ل 0 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية (

(UNOCH

United Nations Office for the)

(Coordination of Humanitarian Affairs

منهج البحث

سيتم إتباع المنهج التاريخي والوصف التحليلي .

صعوبات البحث

الصعوبات في هذا البحث تتمثل في الآتي :-

أ . ضرورة الحصول على المعلومات الحقيقية والدقيقة على أنشطة المنظمات الأجنبية العاملة في السودان ومصادر التمويل وهذه معلومات لا تسمح المنظمات الأجنبية الإفصاح عنها مما يتطلب الرجوع للمصادر الخارجية المختلفة .

ب. لا توجد تقارير حكومية رسمية تعترف بأن هنالك بعض الأنشطة السالبة للمنظمات الأجنبية وجميع مصادر المعلومات تعتمد على الإعلام وتقارير أجهزة الأمن والشرطة والقضاء وهذه الجهات لديها إجراءات معقدة في إعطاء المعلومات .

جـ قلة الدراسات السابقة التي تتناول هذه الجانب من الأنشطة السالبة للمنظمات الأجنبية في السودان .

الدراسات السابقة

المساعدات الإنسانية في السودان
بين الحرب والسلام
مبارك أمين صديق ـ 2001

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلي الأتي :

- **استعراض وتحليل الآثار الأمنية والعسكرية لعملية المساعدات الإنسانية في السودان وبصفة خاصة في مناطق عمليات القوات المسلحة 0**
- **تطبيق مبدأ الحاجة ومبدأ الضرورة ، فالحاجة تعني المساعدات الإنسانية للمتأثرين بكل توابعها من حركة أجانب في المنطقة**

وملاذات أو ممرات آمنة لتحركات المساعدات الإنسانية تؤثر بالتالي على أمن وتحركات القوات المسلحة ، بينما نجد هنا أن مبدأ الضرورة يتطابق مع حرمان المناطق التي تؤثر على أمن القوات المسلحة من المساعدات الإنسانية ، وبالتالي يتنافى مع مبدأ الإنسانية وحق الفرد في العيش الكريم ولهذا نجد أن عملية المساعدات الإنسانية في السودان معقدة للغاية ومتناقضة في نفس الوقت .

العينة والاجراءت

ركزت الدراسة علي جمع المعلومات من خلال اختيار عينا ت عشوائية من الخبراء والفنيين- والعسكريين العاملين في مجالات منظمات العمل الإنساني في السودان 0
تم توزيع استمارات مخصصة لجمع المعلومات ومن ثم تصنيفها وتحليلها رقميا وبيانيا

نتائج الدراسة

أ. تؤثر المساعدات الإنسانية على العمليات الجوية المصاحبة لعمليات قواتنا البرية وبالتالي تحرم هذه القوات من الإسناد

الجوي والحيوي ، وذلك من خلال تصاديق رحلات إنسانية لمناطق تكون بالنسبة للقوات المسلحة أهدافاً عسكرية .

ب. يقوم برنامج شريان الحياة والمنظمات الطوعية الأجنبية بجمع معلومات مختلفة عن كل مناطق السودان تحت ستار (الإنذار المبكر) للأخطار الإنسانية من الكوارث وأمن وسلامة موظفيهم وتسريب هذه المعلومات إلي المخطط المعادي إلي السودان .

ج. أصبحت عملية المساعدات الإنسانية في السودان منطقة لتدريب القوات الأجنبية على مسرح عمليات السودان ، كما حدث في عمل طائرات الجيش الألماني والبلجيكي أبان مجاعة بحر الغزال من قاعدة الأبيض للإغاثة .

د. استغلال برنامج شريان الحياة لهذا الوضع الجديد في بحر الغزال وزيادة عدد طائراته العاملة من قاعدة لوكيشيكو من (9) طائرات إلي (31) طائرة لإنقاذ المنكوبين والتي بقي منها حتى هذا العام عدد (22) طائرة تخترق الأجواء السودانية دون سيطرة أمنية كافية من حكومة السودان في قاعدة لوكيشيكو ، وما يصاحب ذلك من تجاوزات أمنية وخيمة .

هـ ازدياد الموظفين الأجانب العاملين ضمن برنامج المساعدات الإنسانية وما يصاحب ذلك من تغلغل لعناصر من أجهزة

المخابرات المعادية وحركة نشطة لهم في مناطق العمليات تحت ساتر مشروع ومحمي دولياً هو العمل الإنساني .

و. تقديم الأمم المتحدة بيانات مضللة للأجهزة الأمنية عن نشاطاتها في السودان مثال ذلك تقديم برنامج رحلات في 17 مايو 1999م للجهات الأمنية في الأبيض غير مطابق لما تم التصديق عليه مركزياً بالخرطوم وبما يفقد المصداقية في نواياها ، ويسمح بزيارة مناطق غير مصدق بها مركزياً .

نقاط الالتقاء والاختلاف

تتفق الدراسة مع الباحث في أن الآثار الأمنية والعسكرية للمساعدات الإنسانية التي تنفذها المنظمات الأجنبية كان لها الدور الأساسي في تقوية التمرد في جنوب السودان أبان الحرب الأهلية قبل اتفاقية نيفاشا وهي ماعرف بعمليات شريان الحياة والذي أدي في نهاية المطاف إلى فصل دولة جنوب السودان .

يختلف الباحث مع الدراسة في تركيزها على الآثار الأوحد لنشاط المنظمات الأجنبية في السودان هو الجانب الامنى والعسكري إذ أن الدراسة لم تستعرض الآثار السالبة الاخري والتي أدت بدورها لبلورة الأثر الأمني .

د . هاجر ابوالقاسم محمد الهادي ـ مركز التنوير المعرفي

2015م

مفهوم منظمات المجتمع المدني ودورها في السودان

أهداف الدراسة

- **تعريف مفهوم منظمات المجتمع المدني وأدوارها علي المستوي العالمي والإقليمي والقطري 0**
- **تحديد ودراسة الانحرافات التي تصاحب نشاط منظمات المجتمع المدني واثر ذلك علي الدول الفقيرة 0**
- **دراسة التجاوزات القانونية والإدارية لمنظمات 0**
- **تحديد أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة علي الاستفادة من قدرات منظمات المجتمع المدني 0**

كثرت في السنوات الأخيرة داخل وخارج السودان ، منظمات المجتمع المدني وتنوعت من طوعية ، خيرية وغير- سياسية وغير- ربحية بخلاف المنظمات الأخرى العامة والمتوجة على الجميع وعلى كل شئ- ولا يستبعد بعضها الاتجاه للربح والاستثمار تحت مظلة إنماء المال لمزيد من الخدمات لأهدافها الاجتماعية.

والمنظمات غير الحكومية فيها المحلية والإقليمية والعالمية والتي قد يكون لها فروع إقليمية ومحلية حسب الهدف ونوع النشاط ، وتمثل هذه المنظمات التي تعمل في العون الإنساني والإغاثة ودرء الكوارث – وفي الصحة – التعليم والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وفض النزاعات والجوانب الاجتماعية الأخرى وتقصر- في بعض الأحيان لضيق ذات اليد أو إن التحديات اكبر من طموحها .

كما يفترض أن تكون لهذه المنظمات شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة وان يكون نشاطها موازى ومنسق مع الدول دون أن تكون تابعه لها، ولابد أن نذكر أن بعض الدوائر الخارجية تريد أن تهمش دور بعض الحكومات بتقوية هذه المنظمات ذات العلاقة الخارجية لتمرير بعض السياسات لصالح تلك الدوائر .

و نشير هنا أن هذه المنظمات لابد من تسجيلها لدى الحكومات والتي قد تمارس التأثير والضغوط عليها بالدعم المادي – ولكن نجاح هذه المنظمات يتوقف على مدى بعدها من الحكومات والمعارضة لضمان استقلاليتها رغم التشجيع على المشاركة والتنسيق مع دولتها –

ولنجاح المبادرات السلمية والتضامنية داخل وخارج القطر، وطبيعيا لابد من قبول استقلالية هذه المنظمات حتى يمكن قبولها للتوسط في التوحد القومي وفض النزاع .

ظهرت الكثير من المنظمات في الآونة الأخيرة وقد أفرزت هذه الظاهرة سلبيات كثيرة منها الكسب السياسي- والميل إلى بعض الأحزاب والكسب الاجتماعي الإثني- والقبلي والكسب المادي والشخصي .

نتائج الدراسة :

- ضرورة وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة ومحترفة للقيام بالواجبات المتعلقة بتحسين حياة الإنسان .
- علي حكومات الدول المستفيدة من خدمات منظمات المجتمع المدنى تقديم التسهيلات والدعم اللازم لتمكين- تلك المنظمات من القيام بدورها المطلوب .
- ضرورة التزام منظمات المجتمع المدني بالتفويض المحدد وعدم الانحراف إلي أنشطة أخري .
- تنمية القدرات الوطنية للدول الفقيرة لتأسيس منظمات مجتمع مدني وطنية وفاعلة .

نقاط الالتقاء والاختلاف

نتفق الدراسة مع موضوع البحث في أن هنالك ممارسات تتم بواسطة منظمات المجتمع المدني تخرج إن الإطار الاخلاقى والإنساني الذي كان من المفترض أن تلتزم به هذه المنظمات في أداء رسالتها السامية وذلك يتمثل في استخدامها للعمل الإنساني والطوعي

لأغراض سياسية لضغط على الدول الفقيرة بالإضافة إلى الربح الشخصي من تمويل الأنشطة الإنسانية والطوعية .
يختلف الباحث مع الدراسة في أن الموضوع أكثر عمقاً مما تم تناول به الدراسة والتي حصرت التجاوزات والسلبيات في ممارسة محدودة وشخصية .

منظمات المجتمع المدني ودورها
في تحقيق الأمن العربي الشامل

د. مطرف صديق علي - جامعة نايف نوفمبر 2011م

أهداف الدراسة

- **التعرف علي نوع وأصناف منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي**
- **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن القومي**
- **إبراز اثر المنظمات الأجنبية وأنشطتها علي جوانب الأمن ولاستقرار الاجتماعي في السودان**

ظل السودان منذ أوائل ثمانيات القرن الماضي- يتعرض لسلسلة من الأزمات والكوارث الطبيعية والسياسية التي خلفت ظروفاً استثنائية

في نمط الحياة العامة وزعزعة الاستقرار السياسي- والاجتماعي وعطلت عجلة التنمية الاقتصادية .

تصاعدت وتيرة الحرب في الجنوب أدى إلى عدم الاستقرار الأمني- والسياسي- وتفاقم الوضع بعد أزمة الخليج بسبب تبدل خارطة العالم السياسية وسيادة القطب الواحد وفقدان التوازن الدولي .

هذه المتغيرات تركت آثار واضحة على علاقات السودان الإقليمية والدولية، وبدأت البلاد تتعرض لحملات قوية معادية ، بدءاً بالإعلام وإنتهاءاً بالحصار الاقتصادي والدعم العسكري لقوى المعارضة ، وخلال هذه الحملات لعبت المنظمات العالمية المعادية دوراً هاماً في التشويه وتأجيج المشاعر ضد سياسات السودان وتوجهاته .
نتيجة لهذه الأوضاع تدفقت للبلاد أعداد كبيرة من المنظمات الأجنبية للعمل في السودان حيث كان الهدف المساهمة في جهود درء آثار الجفاف والتصحر وإعادة الإعمار ، ولكن تلاحق الأحداث جعل المنظمات الأجنبية كياناً هاماً يؤثر على كثير من مجريات الأمور.

آثار التدخل الإنساني عبر المنظمات :

نشاط المنظمات الطوعية في السودان أفرد العديد من المزايا والعيوب يمكن تلخيصها كالآتي :

أولاً : المزايا: خلق نماذج في العمل الانسانى قابلة للتطبيق (مشروعات رائدة) تمثل في التي :

أ. تكوين منظمات وطنية متخصصة وتدريب كوادر محلية على مهارات التخطيط التنموي والإدارة الحديثة.

ب. نقل تجارب تنفيذ عمليات الطوارئ خاصة في المناطق النائية والأرياف في حالات الكوارث .

جـ شجع وجود المنظمات الأجنبية الكثير من المنظمات الإسلامية الخارجية على العمل بالسودان من باب أداء الواجب الديني ومدافعة المنظمات الكنسية .

د. وفرت المساعدات الغذائية لأعداد كبيرة من المحتاجين والمتضررين خلال سنوات طويلة.

ثانياً : العيوب :

أ. الانحراف عن التفويض الممنوح.

ب. التأثيرات والتدخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السالبة .

جـ المساهمة في تأجيج كثير من النزاعات والصراعات المحلية لاستدراج منظمات الإغاثة.

د. تشكل الموارد المالية التي توفرها المنظمات الإنسانية عنصراً فعالا في تغيير ميزان القوى لأحد أطراف النزاع حيث تبين ان الاغاثات والمساعدات الإنسانية تساهم أحيانا في إعداد المقاتلين.

هـ فرض ثقافة استهلاكية جديدة للسلع بالقدر الذي يؤثر سلباً على اقتصاد البلاد .

نتائج الدراسة

أ. بعض المنظمات لديها توجهات سياسية أو عقائدية معادية ، أو أجندة خفية ضد مصلحة البلاد و أمنها

ب. شكلت بعض المنظمات مجموعات ضغط على السودان من خلال تأليب الدول والمؤسسات الكبرى (مثال مجلس الأمن لفرض عقوبات عسكرية على السودان).

جـ محاولة عزل السودان عن محيطه القومي العام من خلال تسخير وسائل الإعلام للتشويه والتضخيم تهيئة للتدخل والضغوط الدولية .

د. تضخيم الأحداث والأوضاع العامة في مناطق المتأثرين للحصول على التمويل اللازم.

هـ وفر المنابر للعناصر المعادية والمعارضة للدعاية والترويج.

و. نشر الدراسات والبحوث والتقارير المغرضة والملفقة دون مراعاة حتى للقواعد العلمية والمنهجية 0

نقاط الالتقاء الخلاف

يتفق الباحث مع الدراسة فيما ذهبت إليه من تفاصيل عن دور المنظمات الأجنبية في ما جري من تطورات سياسية وأمنية في السودان وذلك من خلال قيام هذه المنظمات بدور المروج للازمة السودانية عبر تأليب المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن بالأمم المتحدة والذي أصدر كثيراً من القرارات التي أدت إلي إضعاف الاقتصاد السوداني والعزل له سياسيا و إقليمياً ودولياً .

الاختلاف مع الدراسة في المزايا التي ذكرها الدارس فيما يلي عمل المنظمات الأجنبية وهي لا تعبر عن حقيقة الأوضاع في المناطق التي تعمل فيها هذه المنظمات .

المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة

2014م – د.وليد سيد على

أهداف الدراسة

- إعطاء خلفية تاريخية عن أزمة دارفور وأسباب التدخل الأجنبي .
- إبراز دور المنظمات الإنسانية الأجنبية في تطوير الصراع في دارفور .
- وضع مقترحات حلول للازم .

وجدت مشكلة دارفور صدىً واسعاً على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية في فترة وجيزة لم تتجاوز ثلاث سنوات، حيث ظهرت المشكلة في عام 2001م، ولم يأت عام 2004م حتى كانت أحداث دارفور تتصدّر نشرات الأخبار في الإعلام المحلي والدولي .

وقد وصفتها الأمم المتحدة بأنها «أسوأ كارثة إنسانية» يشهدها هذا القرن، ومن ثمّ تواترت التقارير الدولية من منظمات حقوق الإنسان واللاجئين حول حاجة الإقليم إلى الغذاء والدواء والأعمال الإغاثية، وهو ما فتح شهية المنظمات الدولية الإنسانية للتدافع حول العمل بالإقليم، حتى وصل عدد المنظمات غير الحكومية أكثر من (150) منظمة بها آلاف من العاملين، بجانب 15.000 موظف محلي يتوزعون في حوالي 260 منظمة وطنية.

في هذه الورقة أحاول تسليط الضوء على حقيقة الأوضاع بالإقليم، والدور الفعلي للمنظمات الإنسانية وعملها ووظائفها، وأستعرض أبعاد التساؤل عن ارتباطها بالأجندات السياسية، ومن ثمّ أقدّم تصوّراً لماهية آليات عمل الحكومة السودانية لتحسين الأوضاع الإنسانية بدارفور.

نتائج الدراسة

أ. أن إقليم دارفور قبل اندلاع أزمته في 2001م وتصاعدها؛ كان بحاجة إلى تنمية، وخصوصاً في مجالات المياه والبنيات التحتية.

ب. زادت الأزمة من حدّة احتياجات الإقليم إلى المساعدات الإنسانية بصورة واضحة، وخصوصاً على مستوى النازحين في المعسكرات.

ج. ساهمت الحكومة السودانية في إطار تعاونها مع المنظمات الدولية في تقديم مساعداتها للإقليم، وقدّمت خدمات لوجستية لتلك المنظمات.

د. أدّت المنظمات دوراً مهماً في ازدياد أزمة الإقليم، بسبب ابتعادها عن تفويضها الإنساني والعمل وفقاً لأجندات سياسية، مما دعم حركات التمرد بالإقليم دعماً لوجستياً مباشراً
أو دعماً سياسياً غير مباشر- بواسطة التقارير حول الانتهاكات الإنسانية في الإقليم، أو الادعاءات الزائفة التي تبلورت في ادعاء المحكمة الجنائية الدولية في حق مسئولين في الحكومة السودانية على رأسهم رئيس الجمهورية، مما ولّد حالة من الاستقطاب بين- الحركات والحكومة وزاد من عقبات التسوية السلمية والسلام بالإقليم .

نقاط الالتقاء والاختلاف

تتفق الدراسة موضوع البحث فى أن التدويل الذي تم لازمة دارفور لعبت فيه المنظمات الأجنبية دور محور أساسي- وأنها جعلت من تطاول الأزمة سبب لاستجداء المانحين وإعطاء المنظمات الطوعية الأجنبية فرص ومشروعات ليست ذات أولويات حقيقية لدارفور .

الاختلاف مع الدراسة يأتي من أن الدراسة حصرت درو الحكومة ومساعداتها فى مساهمة محدودة بينما أعطت المنظمات الأجنبية القدح المعلى فى تقديم الخدمات وهذا تقيم غير دقيق .

المنظمات الأجنبية في السودان الوجه الخفي وحقيقة الأهداف - مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا - 2015م

أهداف الدراسة

- **استعراض تاريخ نشاط المنظمات الأجنبية السالب في السودان .**
- **الوقوف علي افرازت أنشطت المنظمات الأجنبية علي الأمن القومي السوداني .**

- وضع بعض الرؤى لعالجه مشاكل عمل المنظمات الأجنبية المتعلقة بأمن السودان .

نتائج الدراسة

- المنظمات الطوعية الأجنبية العاملة في الشأن الإنساني بالسودان هي واجهة تدار من خلفها عمليات إستخبارية تهدف إلى زعزعة أمن وإستقرار السودان وتوضيح الأدلة والبراهين التي تثبت عمل هذه المنظمات في خدمة مصالح وأهداف إستخبارية، المنظمات الطوعية الأجنبية تجاوزت كل الحدود واللوائح الخاصة بالعمل الإنساني وأن كثير من المنظمات ساهمت في دعم التمرد كاشفاً عن أنة في العام 2000م اعترف طيارين يتبعان لمنظمة العون الشعبي النرويجية بنقلهم للأسلحة لمناطق التمرد بجبال النوبة وأن هذه المنظمة منذ عملية شريان الحياة وحتى الآن رفضت التسجيل والعمل بطرق رسمي .

- أن المنظمات الخارجية مرتبط وجودها في السودان بحاجة بعض المناطق إليها لذلك لابد من حل المشاكل الداخلية المختصة بالجوانب الإنسانية لتجنب دخول مثل هذه المنظمات للسودان .

- أن المنظمات الطوعية أصبحت تتدخل في الشأن الداخلي في كثير من الدول تحت غطاء العمل الإنساني. ويعتبر السودان منذ القدم من الدول المتمردة على الهيمنة الغربية لذلك فهو مستهدف وبالتالي لابد من استنهاض همم المجتمع والعودة للعمل الخيري وتفعيل دور المنظمات الوطنية والعربية والإسلامية والاهتمام بالأمن الغذائي الذي يقي السودان شر الاعتماد على المنظمات الأجنبية التي لها أغراض غير حميدة .

نقاط الإلقاء والاختلاف

تتفق الدراسة مع موضوع البحث في أن هنالك دور خفي وغير معلن لأنشطة المنظمات الأجنبية وإنها تمارس هذا الدور منذ أمد بعيد ومازالت , الأمر الذي أدي إلى تدخل هذه المنظمات في الشئون الداخلية للسودان وأصبحت وكالات لمخابرات معادية للسودان .

الاختلاف مع الدراسة يأتي في التعميم أن جميع المنظمات الأجنبية لها دور خفي وغير معلن وهذا يطرح في عملية البحث .

الفصل الثاني

الإطار النظري

واقع المنظمات الأجنبية في السودان

المحتويات

- المبحث الأول : خلفية تاريخية

- المبحث الثاني : مجالات أنشطت المنظمات الأجنبية في السودان
- المبحث الثالث : اللوائح والقوانين المنظمة لعمل المنظمات الأجنبية
- المبحث الرابع : الآثار السالبة لنشاط المنظمات الأجنبية
- المبحث الخامس : الاجراءت الوقائية

الفصل الثاني

الإطار النظري

واقع المنظمات الدولية والأجنبية في السودان

المبحث الأول

خلفية تاريخية

المطلب الأول :

بداية دخول المنظمات الأجنبية السودان

عرف السودان وجود المنظمات الأجنبية منذ فترة خضوع البلاد للاحتلال البريطاني، حيث فتح الباب على مصراعيه أمام أنشطة المنظمات الكنسية التي هدفت إلى نشر المسيحية والمفاهيم الأوروبية وسط الشعب السوداني، ونشطت الإرساليات في تقديم خدمات الغذاء والتعليم والصحة، حيث تركز نشاطها في جنوب السودان، جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق في إطار السياسات البريطانية لتعميق الهوة بين أبناء الوطن الواحد، ومن نتاج تلك السياسة قانون المناطق المقفولة 1922م الذي تسبب في نشوء التمرد وانفصال الجنوب لاحقاً. ومبكراً جداً أدرك الرئيس الفريق إبراهيم عبود خطورة الدور الذي تقوم به المنظمات الكنسية في تأجيج الحرب وزرع الفتن، فأصدر في العام 1962م قراراً بطرد المبشرين من البلاد، ولكن ظل للمنظمات الأجنبية وجود ولكنه كان محدوداً للغاية في شمال السودان.

وفي المقابل لوحظ ازدياد نشاط المنظمات الإغاثية في جنوب السودان حيث تدور الحرب الأهلية، وعملت هذه المنظمات تحت ستار إنساني على تعزيز تواجدها في مناطق

الجنوب حتى غدت القناة الوحيدة لتقديم الخدمات الضرورية للاجئين والنازحين في الجنوب وفي المعسكرات في ولايات الشمال وكذلك دول الجوار.

ومع احتدام ضراوة المعارك في الجنوب تعززت أدوار المنظمات الأجنبية، وأخذت تقدم المساعدات إلى المدنيين والمتمردين المقاتلين على حد سواء.

بدأ برنامج شريان الحياة عملياته عام 1989م، وتمّ التجديد لاستمراره عام 1997م، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية للمواطنين المتأثرين بالحرب في ظل استمرار الصراع بالجنوب آنذاك وبرنامج شريان الحياة هو مشروع غير مسبوق. وحقق نجاحات كبيرة 0

وتقف التجربة الآن في دارفور، والخطوات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة السودانية في تسهيل الإجراءات، ولا سيما تطبيق ما يُعرف بالمسار السريع للمنظمات العاملة في المجال الإنساني في دارفور، خير شاهد على ما ذهبنا إليه، علاوة على العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية الذي يتجاوز مائتي منظمة، والآلاف من العاملين في مجال الإغاثة من الأجانب, وحوالي خمسة عشر ألفاً من الوطنيين.

وركزت المنظمات الأجنبية مع مرور الأيام، على برامج ومشاريع متنوعة شملت الإغاثة المباشرة في حالات الطوارئ والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والغذاء والإسكان في المعسكرات , بالإضافة إلى مكافحة الفقر ومكافحة التصحر ودعم التنمية الريفية والإنعاش الاقتصادي، وإعادة الإدماج في دورة الإنتاج.

ولم تكن الحرب الأهلية وما نجم من حراك سكاني وتزايد الاحتياجات الإنسانية هي السبب الوحيد لتواجد المنظمات الإغاثة في السودان، ففي العام 1984م ضربت المجاعات مناطق عدة في البلاد مما دفع الحكومة إلى توجيه نداء إلى دول العالم للمساعدة في التغلب على نقص الغذاء في ظل ازدياد حجم الهجرة إلى المدن نتيجة المجاعة والجفاف.

ومنحت الحكومة منظمات الغوث تسهيلات كبيرة طمعاً في اجتذابها حيث شملت الإعفاءات الضريبية. ومنح التأشيرات، وتخفيف القيود وحرية الحركة، وقد أصبح وجودها أكثر انتظاماً وتحورت أهدافها إلى غير الجوانب الإنسانية بشكل واضح.

وفي الثمانينيات شهد السودان كوارث طبيعية أدت إلى ظهور المنظمات التطوعية والأجنبية، كمنفذ ومخطط لبرامج الإغاثة، وإعادة التعمير- وزاد ذلك التدخل عقب نداء السودان للعالم الخارجي لاحتواء آثار الظروف الطبيعية والاقتصادية، نتيجة لموجات الجفاف وآثار الحرب

الأهلية في الجنوب، وزيادة تدفق اللاجئين من الدول الأفريقية المجاورة، بالإضافة إلى ظروف الأمطار والسيول في عام 1988م، وشهد السودان أكبر ظاهرة نزوح بسبب ازدياد الحرب في أواخر الثمانينيات، وصولاً لأزمة دارفور ودخول المزيد من المنظمات الأجنبية للعمل في السودان، وبداية ظهور إشكاليات عملها والدور المنوط بها، وهذا فتح الباب للعديد من لأسئلة المشروعة حول أهدافها الحقيقية من وراء عملها بالسودان، خاصة بعد أن ثبت تورط بعضها في تنفيذ أجندة خارجية للقوى الغربية، وكتابتها لتقارير مفبركة تسيء للسودان، وتقدم للمؤسسات الدولية التي تعتمدها لتصدر قرارات إدانة للسودان.. في سلسلة من الأحداث والتآمر على السودان، وتاريخ من الشك وعدم الثقة حول دور هذه المنظمات الأجنبية.

ولم تفق البلاد من كارثة المجاعة – التي تقاطرت على أثرها المنظمات الأجنبية على البلاد – حتى اندلع التمرد مجدداً عام 1983م بقيادة جوب قرنق وكانت الحرب هذه المرة أوسع نطاقاً إذ شملت لأول مرة منذ اندلاع التمرد العام 1955م، مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأدى ازدياد أعداد المنظمات إلى تأسيس الحركة الشعبية ذراعاً إنسانيا (الجمعية السودانية للإغاثة والتعمير) والتي صارت شريكاً مع المنظمات الدولية في تنسيق وتنفيذ المشروعات الإنسانية.

''وبحسب إحصائيات الجهات الرسمية ازدادت المنظمات الأجنبية بشكل مضطرد، من 9% في الفترة بين 1983 ـ 1984م إلى 65% بين أعوام 1985-1986م مما دفع

بالسلطات الرسمية إلى تكوين لجنة فنية لتنظيم عمل المنظمات التطوعية عام 1985م وحتى ذلك الحين، توفرت الأسباب الموضوعية للقبول بأنشطة هذه المنظمات إن ظلت تتسم بالحيادية والشفافية إلى حدٍ ما''.[1]

وفي العام 1988م واجه السودان فيضانات عارمة، تضرر على إثرها المواطنون في أنحاء البلاد، وساهمت المنظمات الأجنبية العاملة آنذاك في تخفيف أثارها بتقديم العون للمحتاجين، وكان لضعف الآليات الوطنية لتنظيم ومراقبة العمل التطوعي أن سرت الشائعات والاتهامات متبادلة بين قادة الأحزاب حول بيع مواد الإغاثة.

-

(1) بشير البكري- المنظمات غير الحكومية بين الدور الإنساني والوظيفة السياسية 2013 ص 65 .

اندلاع الصراع في دارفور: بدأت المشكلة الحالية كمشكلة بين بطن من بطون قبيلة الزغاوة (أصول إفريقية) وأولاد زيد (أصول عربية) في عام 2001م, حيث قُتل نفر كثير من الطرفين

في هذا الحادث, وقد أوصت لجان الصلح بين القبيلتين بدفع الديات للطرفين، إلا أن شباب قبيلة الزغاوة رفضوا الصلح وتمردوا واختطفوا شيخ قبيلتهم والذي أُطلق سراحه فيما بعد.

"وقد انضم بعض منتسبي الزغاوة الموجودين في دولة تشاد المجاورة للتمرد, وبدأت المجموعة المتمردة بنهب القوافل التجارية القادمة من الجماهيرية الليبية وسلبها، وكذا العربات التجارية بين مدن وقرى دارفور, ثم تطوّرت الهجمات إلى الهجوم على مراكز الشرطة بغرض الحصول على السلاح والذخيرة، وكذلك على مواقع القوات المسلحة النائية، وبذلك انتقل الأمر من مجرد عمليات سلب ونهب إلى مواجهة ضد الدولة.

وبسرعة تدخلت جهات سياسية داخلية وجهات أجنبية في المشكلة وتبنّت الحركات المسلحة، وتمّ تحويل المشكلة إلى مشكلة سياسية مع إعطائها زخماً إعلامياً، وتمّ الإعلان عن قيام ما يُسمى بـ «جيش تحرير دارفور» و «حركة العدل والمساواة», وتمّ توجيه عدة مسببات للتمرد المسلح، والتي تركزت فيما يأتي: غياب التنمية, وضعف البنيات التحتية، والقصور الإداري والتنفيذي، وغياب هيبة الدولة, وعدم ممارسة السلطة، وضعف الخدمات التعليمية, وتفشي الفقر والأمية والبطالة، وضعف الإدارة الأهلية." (2)

(2) وليد السيد علي _ المنظمات الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة – مجلة قراءات افريقية 20اكتوبر 2014م .

المطلب الثاني

تاريخ الأمم المتحدة في السودان

يعتبر السودان من أوائل الدول الأفريقية التي انضمت إلى الأمم المتحدة بعد استقلاله في العام 1956م مباشرة ومن ذلك التاريخ بدأ توافد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة للعمل في السودان – في بداية الأمر دخلت الوكالات المهتمة بالقضايا التنموية فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية وبناء القدرات البشرية مثل الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (الفاو) إلا أن تدهور الوضع الإنساني بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان والتي بدأت قبل الاستقلال الرسمي للسودان (تمرد توريت 1955م) أدى إلى دخول الوكالات التي تعمل في مجالات الإغاثة مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اليونيسيف وقد برز الدور الأساسي لهذه المنظمات في جنوب السودان من خلال انطلاق عمليات شريان الحياة في عام 1987م حتى انفصال الجنوب فى العام

2010م . في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي- اندلعت الثورة الأثيوبية ضد نظام منقستو هايلى مريم في أثيوبيا الأمر الذي أدى إلى تدفق آلاف اللاجئين إلى شرق السودان مما أدخل الأمم المتحدة عبر المفوضية السامية للاجئين- ومنذ ذلك التاريخ تم تأسيس معسكرات شبه دائمة للاجئين في شرق السودان تشرف عليها الأمم المتحدة عبر مكتب المفوض السامي للاجئين- في الخرطوم ومازالت هذه المعسكرات موجودة حتى الآن ولا توجد حلول واضحة حولها برغم استقرار الأوضاع الإنسانية فى دولة أثيوبيا وإريتريا .

بعد اتفاقية نيفاشا قامت الأمم المتحدة بإصدار قرارات من مجلس الأمن أفضت إلى إدخال البعثة العسكرية الأولى فى السودان لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار بين- شمال وجنوب السودان والتى إنتهت مهمتها فى العام 2011م وسرعان ما تم إصدار قرار آخر بعد اندلاع أزمة دارفور أفضى- إلى إبتعاث قوات أممية جديدة للعمل فى هذا الإقليم قدر قوامها بأكثر من 21 ألف جندي وهى أكبر بعثة أممية فى تاريخ الأمم المتحدة وما زالت هذه القوات موجودة على الأرض فى دارفور وتسعى الحكومة السودانية فى إخراجها من السودان .

منذ إستلام نظام الإنقاذ الوطني للسلطة فى السودان عام 1989م شهدت علاقة السودان بهذه المنظمة تدهوراً وتذبذب بلغ قمته عندما طردت الحكومة ممثل الأمين- العام للأمم المتحدة فى السودان

الامريكي (جون برويك) فى العام 1992م ومن بعده ممثل الأمين العام فى السودان الأردنى على الزعتري فى العام 2014م .

برغم أن الواجب الأساسي للأمم المتحدة رفع قدرات الدول الأعضاء فى المجالات التنموية والبشرية الا أن عملها فى السودان إنحرف عن هذا الاتجاه وذلك بالتركيز على الإغاثة ودعم وجود معسكرات النازحين واللاجئين مما يجعل الأمم المتحدة تمثل إحدى أهم عوامل استمرار الأزمة السودانية في دارفور وشرق السودان وكردفان والنيل الأزرق .

لعب مفهوم العولمة عند بروزه في أواخر ثمانينيات القرن ماضي دورا أساسي في انحراف الأمم المتحدة عن دورها التقليدي بسبب السيطرة الأمريكية والغربية علي معظم قرارات المنظمة الدولية 0

"أكد تقرير للأمم المتحدة صادر فى منتصف الثمانينيات ان الناس علي مر العصور اجتازوا حدود بلدانهم للحصول علي مواد أساسية أو مواد للتجارة ورأس المال يعني ان العولمة تتضمن عدة عمليات أهمها إلغاء الحدود بين الدول وحرية انتشار التجارة ورأس المال وحرية إشاعة المعلومات بين الناس وانتشار المواد القيمة والنادرة" [3]

(http://www.un.org/en/about-un/index.html (3

المطلب الثالث

تاريخ المنظمات الدولية في السودان

المنظمات الدولية مصطلح يطلق علي تلك المنظمات التي ليس لها صفة المنظمات الاجنبية الغير حكومية (INTENATION NONGOVERNMTAL ORGANAZATION) وليست ضمن منظومة وكالات الامم المتحدة وهي منظمات تم تاسسيها وفق معاهدات وبرتكولات دولية توافقت عليها بعض دول العالم ومن ثم انضمت لها دول اخري واهم المنظمات الدولية في السودان هي :

أولا : اللجنة الدولية للصليب الاحمر(INTERNATIONAL RED CROSS COMMETTEE)وهى منظمة دولية تاسست في نهايات القرن الثامن عشر في اوروبا خلال الحروب الاهلية العنيفة التى شهدتها اوروبا في تلك الفترة وقد تم انشاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر بغرض التوسط في رعاية اسري الحرب بين اطراف الصراعات المتقاتلة وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت المنظمة بعد صدور اتفاقيات جنيف الاربعة فى العام 1949م والتي اصبحت احدي

اهم الوثايق الدولية في العصر الحديث ومن خلالها تطور القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة ووثايق حقوق الإنسان وغيرها من التشريعات الدولية وقد ثم الحاقة اتفاقيات جنيف ببرتوكولات جنيف التي مصدرات في العام 1977م تعرف اللجنة الدولية واجبها الأساسي بأنة

protect the lives and dignity of victims of armed conflict") (.and violence and to provide them with assistance حماية حياة وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة والعنف وتقديم المساعدات لهم)"(4)

"منذ نشأتها عام 1863، كان هدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوحيد هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات ومساعدتهم . وذلك عن طريق عملها المباشر عبر أنحاء العالم .

(https://www.icrc.org/ar/where-we-work/africa/sudan (4

وكذلك من خلال تشجيع تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه من قِبَل الحكومات وجميع حاملي السلاح. وتعكس قصة اللجنة الدولية تطور العمل الإنساني واتفاقيات جنيف وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر" (5)

وحسب ما ورد في الموقع الالكتروني للجنة الدولية للصليب الاحمر فان التطور التاريخي للمنظمة تم عبر مراحل شملت :

التأسيس : اجتمع الكيان الذي صار فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط/فبراير 1863 في جنيف بسويسرا. وكان أحدُ أعضائه الخمسة رجلاً من أهل المدينة يُدعى هنري دونان كان قد نشر في العام السابق كتاباً رائدا (تذكار سولفرينو) يدعو إلى تحسين العناية بالجنود الجرحى في زمن الحرب.

ومع نهاية العام كانت اللجنة قد جمعت ممثلي الحكومات من أجل الموافقة على اقتراح دونان بإنشاء جمعيات إغاثة وطنية تساند الخدمات الطبية العسكرية. وفي آب/أغسطس 1864، أقنعت اللجنة الحكومات باعتماد اتفاقية جنيف الأولى. وقد ألزمت هذه المعاهدة الجيوش العناية بالجنود الجرحى أياً كان الطرف الذي ينتمون إليه، كما اعتمدت شارة موحدة للخدمات الطبية: صليب أحمر على أرضية بيضاء.

وتمثّل الدور الرئيسي للجنة الدولية في التنسيق. ولكنها صارت بالتدريج أكثر انخراطاً في العمليات الميدانية مع ظهور الحاجة إلى وسيط محايد بين الأطراف المتحاربة.
وعلى مدى السنوات الخمسين التالية وسعت اللجنة الدولية عملها بينما راحت الجمعيات الوطنية تنشأ وكانت أولاها في دولة "وورتنبرغ" الألمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 1863 وتم تكييف اتفاقية جنيف بحيث تشمل القتال في البحار.

(https://www.icrc.org/ar/where-we-work/africa/sudan (5

الحرب العالمية الأول، 1914-1918 : مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، واستناداً إلى خبرتها في النزاعات الأخرى، أقامت اللجنة الدولية وكالة مركزية لأسرى الحرب في جنيف بغرض إعادة الروابط بين الجنود الواقعين في الأسر وعائلاتهم.

وواصلت اللجنة الدولية الابتكار: فقد نمت زياراتها إلى أسرى الحرب خلال تلك الفترة كما تدخلت في مجال استعمال الأسلحة التي تنجم عنها معاناة شديدة ـ وفي عام 1918 دعت اللجنة الدولية الأطراف المتحاربة إلى التخلي عن استعمال غاز الخردل. وفي العام نفسه زارت اللجنة الدولية السجناء السياسيين للمرة الأولى في المجر.

واضطلعت الجمعيات الوطنية ذاتها بتعبئة غير مسبوقة حيث راح المتطوعون يديرون خدمات الإسعاف في ميادين القتال ويقدمون الرعاية للجرحى في المستشفيات. وبالنسبة للصيب الأحمر في بلدان كثرة، كانت هذه هي ذروة تألقها.

1918- 1939 : مع انتهاء الحرب، شعرت جمعيات وطنية كثيرة أن دور الصليب الأحمر يجب أن يتغير مع مجيء السلام والأمل في قيام نظام عالمي جديد. وفي عام 1919 أنشأت تلك الجمعيات رابطة جمعيات الصيب الأحمر، التي كان القصد منها أن تكون جهة التنسيق

والدعم داخل الحركة في المستقبل. ولكن النزاعات المندلعة في العشرينات والثلاثينات أكدت الحاجة إلى وسيط محايد، وهكذا ظلت اللجنة الدولية نشطة ـ على نحو متزايد خارج أوروبا (إثيوبيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى) وفي الحروب الأهلية (ولا سيما في إسبانيا .

وأقنعت اللجنة الدولية الحكومات باعتماد اتفاقية جنيف جديدة عام 1929 لتوفير حماية أكبر لأسرى الحرب. ولكن اللجنة لم تستطع، رغم التهديدات الأوسع الجلية التي يطرحها

القتال الحديث، أن تجعل الدول توافق على قوانين جديدة لحماية المدنيين في الوقت الملائم للحيلولة دون وقوع ما شهدته الحرب العالمية الثانية من أعمال وحشية.

الحرب العالمية الثانية، 1939-1945 : شهدت الحرب العالمية الثانية توسعاً هائلاً في الأنشطة إذ راحت المنظمة تحاول العمل على مساعدة وحماية الضحايا على كلا الجانبين. وعملت اللجنة الدولية والرابطة معاً على إرسال إمدادات الإغاثة عبر أنحاء العالم، وصولاً إلى

أسرى الحرب والمدنيين على السواء. وزار مندوبو الجنة الدولية أسرى الحرب في كافة أرجاء العالم وساعدوا في تبادل الملايين من رسائل الصليب الأحمر بين الأقارب. وعلى مدى سنوات بعد الحرب،

تعاملت اللجنة الدولية مع طلبات الحصول على أخبار عن الأحباء المفقودين.

غير أن هذه الفترة شهدت أيضاً الفشل الأكبر للجنة الدولية وهو عدم اضطلاعها بتدابير لصالح ضحايا المحرقة وغيرهم من الفئات المضطهدة. ففي ظل افتقارها إلى أساس قانوني محدَّد وتقيّدها بإجراءاتها التقليدية وتكبّلها بروابطها بالمؤسسة السويسرية الحاكمة، عجزت اللجنة الدولية عن القيام بعمل حاسم أو عن الحديث علناً. وتُرك الأمر لمندوبين أفراد من اللجنة الدولية لعمل ما بوسعهم لإنقاذ مجموعات من اليهود.

منذ عام 1945 : استمرت اللجنة الدولية منذ عام 1945 في حث الحكومات على تقوية القانون الدولي الإنساني واحترامه. وسعت اللجنة الدولية إلى معالجة الآثار الإنسانية للنزاعات التي وسمت النصف الثاني من القرن العشرين ـ اعتباراً من إسرائيل وفلسطين عام 1948.

وفي عام 1949، وبناء على مبادرة اللجنة الدولية، وافقت الدول على مراجعة اتفاقيات جنيف الثلاث القائمة (التي تغطي الجرحى والمرضى ـ في الميدان، وضحايا الحرب في البحار، وأسرى الحرب) وإضافة اتفاقية رابعة: لحماية المدنيين تحت سلطة العدو. وتوفر الاتفاقيات التفويض الرئيسي ـ للجنة الدولية في حالات النزاع المسلح.

وفي عام 1977، اعتُمد بروتوكولان إضافيان إلى الاتفاقيات، ينطبق أولهما على النزاعات المسلحة الدولية والثاني على النزاعات المسلحة غير الدولية ومثّل هذا إنجازاً كبيراً العمليات العدائية.ووضع البروتوكولان أيضاً لقواعد

بدا عمل اللجنة الدولية في السودان في منتصف السبعينات من القرن الماضي كبعثة محدودة في الخرطوم ثم ما لبثت ان توسع نشاطها بعد بداية الحرب الأهلية في جنوب السودان في العام 1983م وقد كانت من انشط المنظمات التي لعبت ادوار مثيرة للجدل في الصراع المسلح في جنوب السودان حتي نهايته بتوقيع اتفاقية نفاشا والتي أدت في نهاية المطاف إلى انفصال الجنوب .

ثم بعد انفصال الجنوب بدا الصراع المسلح في دارفور في العام 2004م بمجرد توقيع نفاشا وبرزت اللجنة الدولية مرة أخري في أنشطة أكثر توسع وفى مجالات مختلفة عن ما كانت تقوم بة سابقا وقد ظلت المنظمة علي خلاف مع الجهات الحكومية في السودان حتي صدور قرار

مفوضية العون الإنساني بوقف عمل المنظمة في فبراير 2014م لحين توفيق المنظمة أوضاعها القانونية

في مارس 2015م تم توقيع اتفاقية مقر بين المنظمة وحكومة السودان ممثلة في وزارة الخارجية مازلت المنظمة على خلاف مع السلطات السودانية فيما يلى أسلوب عملها وطريقة إدارة انشتطها .

ثانيا : منظمة الهجرة الدولية (IOM)هي منظمة دولية تم تأسيسها في امريكا في العام 1951م بغرض الاشراف على هجرة اليهود من شتي بقاع العالم الي فلسطين ثم تطورت الفكرة لتصبح المنظمة هي الراعية الدولية لامور الهجرة والمهاجرين عبرالعالم 0

تأسست في العام 1951. تعتبر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المنظمة الدولية الحكومية الرائدة في مجال الهجرة ، وهي تعمل جنبا الى جنب مع شركائها الحكوميين و غير الحكوميين .

تعمل المنظمة على :

التأكيد على الادارة المنظمة و الانسانية لشأن الهجرة تطوير التعاون الدولي في هذا الشأن للوصول الى حلول عملية لمشاكل الهجرة.

توفير المساعدات الانسانية للمهاجرين المحتاجين بما في ذلك الالاجئين و النازحين.

يعترف دستور المنظمة بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية كما يعترف بالحق في حرية التنقل.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة في مجالات الهجرة الاربعة الواسعة:

أ. الهجرة و التنمية

ب. تسهيل الهجرة

ج. تنظيم الهجرة

د. الهجرة القسرية

''تشمل أنشطة المنظمة المتقاطعة مع هذه المناطق الاربعة على تطوير قوانين الهجرة الدولية ، مناقشة السياسات العامة التوجيه ، حماية حقوق المهاجرين ، صحة الهجرة وبعد النوع الجنسي للهجرة) المراقبة لمنظمة الهجرة الدولية منذ العام 1993,ثم اصبحت جمهورية السودان عضوا كامل العضوية في منظمة الهجرة الدولية العالمية .''(6)

افتتحت منظمة الهجرة الدولية مكتبها بالخرطوم في العام 2000م و قد ركزت المنظمة نشاطها في البدء على توطين ألاجئين- في الدول المضيفة و ذلك بالتعاون مع المفوضية السامية للاجئين- .

في العام 2000م وسعت منظمة الهجرة الدولية نشاطها ليشمل مساعدة النازحين و بصفة خاصة عودة النازحين و إعادة دمجهم .

ازداد نشاط منظمة الهجرة الدولية منذ العام 2004 ليشمل : تتبع النازحين والعائدين و رصدهم و يشمل كذلك التقويم وإعادة الدمج- توصيل معينات الاستقرار المجتمعي إلى مناطق العائدين. و مساعدات العائدين الآخرين مثل اللاجئين- من دول الجوار و السودانيين المهاجرين المنقطعين- بالخارج بالإضافة الى مساعدات خاصة بعودة السودانيين من ذوي الكفاءات العالية و إعادة دمجهم في المجتمع حتى يساهموا في تنمية بلدهم .

بالاضافة الى ذلك فان منظمة الهجرة الدولية ظلت تقدم المساعدات في مجال المعلومات الخاصة بالهجرة وفي مجال البحوث و جمع البيانات والمساعدة في بناء القدرات الوطنية في مجال ادارة الهجرة على النطاق الاقليمي و العالمي.

''إضافة الى رئاسة مكاتبها بالخرطوم فان للمنظمة مكاتبها الميدانية ، حيث توجد ثلاث مكاتب فرعية بكل من جنوب كردفان ,غرب كردفان و منطقة ابيي وثلاث مكاتب بكل من شمال دارفور ,جنوب دارفور وغرب دارفور'' (7).

---

(6) (https://sudan.iom.int/sudan-mission

(7) (https://sudan.iom.int/sudan-mission

المبحث الثاني

مجالات عمل المنظمات الأجنبية في السودان

المطلب الأول

مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية

الحوجة للإغاثة والمساعدات الإنسانية تأتي دائم عند حدوث الكوارث الطبيعية المتمثلة في المجاعات والفيضانات وغيرها من أشكال الكوارث الطبيعية وكذلك تكون الحاجة إلي الإغاثة في أوقات الصراعات المسلحة في الحروب الدولية والأهلية والصراعات الأثينية والقبلية إذ أن الحياة تتغير وتيرتها المعتادة ويفقد الناس

الخدمات الضرورية وقد يفقدون المأوى أيضاً مما يؤدي إلي حالات النزوح واللجوء .

السودان شهد أول أزماتة في الصراع الذي بدأ في جنوب السودان في أوائل الثمانينات وقد جاءت المنظمات الدولية والأجنبية مع وكالات الأمم المتحدة لتقديم الغذاء والدواء في ما عرف ببرنامج شريان الحياة .

وبعد ذلك جاءت أزمة الجفاف والتصحر في العام 1985م ولكن تعتبر أزمة دارفور هي الأزمة الكبرى التي أدت إلي دخول أكبر عدد من المنظمات في دولة واحدة في التاريخ وذلك منذ بداية الأزمة في العام 2004م وانتشار معسكرات النازحين في جميع أرجاء إقليم دارفور ودخلت المنظمات لتقديم الخدمات الإنسانية في المجالات الآتية :

- الغذاء عبر برنامج الغذاء العالمي والذي يقوم بتوزيع الغذاء في المعسكرات عبر بيانات بتم توفيرها بواسطة منظمة الهجرة الدولية (IOM) ومن ثم يتم إعطاء النازح كرت لصرف المواد التموينية الضرورية وقد تم استحداث نظام الكبون بالقيمة لشراء المواد المطلوبة .

- مواد الإيواء(المواد الغير طعامية) وهذه يتم توزيعها بواسطة مكتب المفوضية السامية للاجئين (UNHCR) والتي تعمل كوكالة أمدادية في الأمم المتحدة وتقوم بتوزيع مواد الإيواء وبعض المعينات الحياتية مثل أواني الطعام ومواعين المياه وغيرها للنازحين عبر المنظمات الأجنبية الغير حكومية والتي تعمل في هذه المعسكرات
- خدمات الصحة والعلاج الطوارئ وهذا الواجب يقع على بعض المنظمات الأجنبية الغير حكومية ومنظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويتمثل النشاط في تقديم الخدمات العلاجية الأولية للنازحين ودعم المراكز الصحية والمستشفيات الطرفية بالأدوية والمعدات الطبية الأولية بالإضافة إلي دفع بعض الحوافز للكوادر الطبية والقيام بحملات التوعية الصحية في مجالات مكافحة الإيدز والأمومة والطفولة وغيرها من المجالات الصحية .
- خدمات المياه وإصحاح البيئة وهذه الخدمات يتم تقديمها بواسطة بعض المنظمات الأجنبية الغير حكومية تحت إشراف الجمعيات الحكومية ذات الصلة وتتمثل في مضخات المياه الصغيرة والآبار متوسطة الحجم والتوزيع على المعسكرات .

- خدمات التعليم وتقوم بها منظمة رعاية الطفولة بالأمم المتحدة (UNICEF) وتساعدها بعض المنظمات الأجنبية الغير حكومية في تقديم الكتب والكراسات وبعض معينات التدريس وتقديم الحوافز للمعلمين

بعد ظهور بوادر الصراع المسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تم منح بعض وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية الغير حكومية حق العمل المحدود في مجالات الصحة والمياه والغذاء وال توعية الاجتماعية وذلك بمشاركة المنظمات الوطنية والجهات الحكومية ذات الصلة .

معسكرات اللاجئين في شرق السودان كان لها النصيب الأوفر في بعض المساعدات الإنسانية المتعلقة بالصحة والمياه والتعليم والغذاء بواسطة المفوضية السامية للاجئين (UNHCR) .
شرق السودان به أنشطة لوكالات الأمم المتحدة متمثلة في تقديم الغذاء بواسطة برنامج الغذاء العالمي (WFP) وبرامج التغذية الأولية للأطفال والأمهات بواسطة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (UNICEF) مع وجود عدد محدود من المنظمات الأجنبية الغير حكومية والتي تعل في تحسين سبل كسب العيش ورفع الوعي الاجتماعي .
هنالك أنشطة للمنظمات الدولية والأجنبية ووكالات الأمم المتحدة مع اللاجئين الجنوبيون المنتشرين حول العاصمة الخرطوم وولاية

النيل الأبيض تتمثل في تقديم الغذاء والصحة والمياه والتعليم في مواقع تجمع هؤلاء الجنوبيون النازحون بعد اندلاع الصراعات المسلحة الأخيرة في جنوب السودان.

"إحصائيات عامة عن المنظمات الأجنبية:

أ. **العدد الكلي للمنظمات الأجنبية العاملة بالسودان 109 منظمة.**

ب. **عدد المنظمات التي شملها تقرير الأداء 81 منظمة ، و 28 منظمة لم ترفع تقاريرها.**

جـ **العدد الكلي للمشروعات (702)مشروع.**

د. **العدد الكلي للعاملين بالمنظمات الأجنبية (4132).**

هـ **عدد الموظفين السودانيين (3788) موظف بنسبة (91.7%) من العدد الكلي للعاملين بالمنظمات الأجنبية.**

و. **عدد الموظفين الأجانب العاملين بالمنظمات الأجنبية (344) موظف بنسبة(8.3%) من العدد الكلي للعاملين بالمنظمات الأجنبية.**

ز. **إجمالي الميزانيات الكلية للمنظمات الأجنبية (732,028,153) دولار.**

ح. **إجمالي ميزانيات الصرف على المشروعات وبرامج المنظمات الأجنبية العاملة بالسودان (563,806,827) دولار بنسبة(77%) من التمويل الإجمالي للمنظمات الأجنبية.**

ط. إجمالي ميزانيات الصرف الإداري للمنظمات الأجنبية العاملة بالسودان ((168,221,326دولار بنسبة(23%) من التمويل الإجمالي للمنظمات الأجنبية.

ي. إجمالي مشروعات الصحة والتغذية (140) مشروع بتكلفة (201,149,988) دولار بنسبة(36%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

ك. أجمالي مشروعات التعليم (152) مشروع بتكلفة (52,800,978) دولار بنسبة(9%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

ل. أجمالي مشروعات المياه وإصحاح بيئة (93) مشروع بتكلفة((88,289,816دولار بنسبة (16%(من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

م. أجمالي مشروعات الزراعة والامن الغذائى (80) مشروع بتكلفة (104,429,623) دولار بنسبة(91% (من إجمالي مشروعات تمويل المنظمات الأجنبية.

ن. إجمالي مشروعات تحسين المعيشة وسبل كسب العيش (33) مشروع بتكلفة 25,352,006)) دولار بنسبة(4%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

س. أجمالي مشروعات الإغاثة (29) مشروع بتكلفة (17,034,194) دولار بنسبة(3%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

ع. إجمالي مشروعات الحماية والرعاية الاجتماعية (104) مشروع بتكلفة (46,692,238) دولار بنسبة(8%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

ف إجمالي مشروعات التدريب وبناء القدرات (71) مشروع بتكلفة (28,057,984) دولار بنسبة (5%) من إجمالي تمويل مشروعات المنظمات الأجنبية.

ص. العدد الكلي للمتحركات بالمنظمات 741 (37 شاحنة ، 31 موتر ، 2 حفاره ، 87 لاندكروزر ، 260 عربه صالون مختلفة) ((من واقع التقارير الواردة للمنظمات)).

ق. العدد الكلي لاجهزة الاتصال بالمنظمات (394) جهاز.

ر. إجمالي الإجراءات (تأشيرات ، أذونات سفر ، أذونات عمل ، إعفاءات جمركية .. ألخ) التي قدمتها المفوضية عبر مجمع الإجراءات الموحد (4247) إجراء ."[8]

(8) مفوضية العون الإنساني – تقرير أداء المنظمات الأجنبية الطوعية 2013م ص 7 **0**

''شـــكل بيـــاني رقـــم(4) يوضـــح توزيـــع المشـــاريع بالقطاعات(بالولايات)''(9)

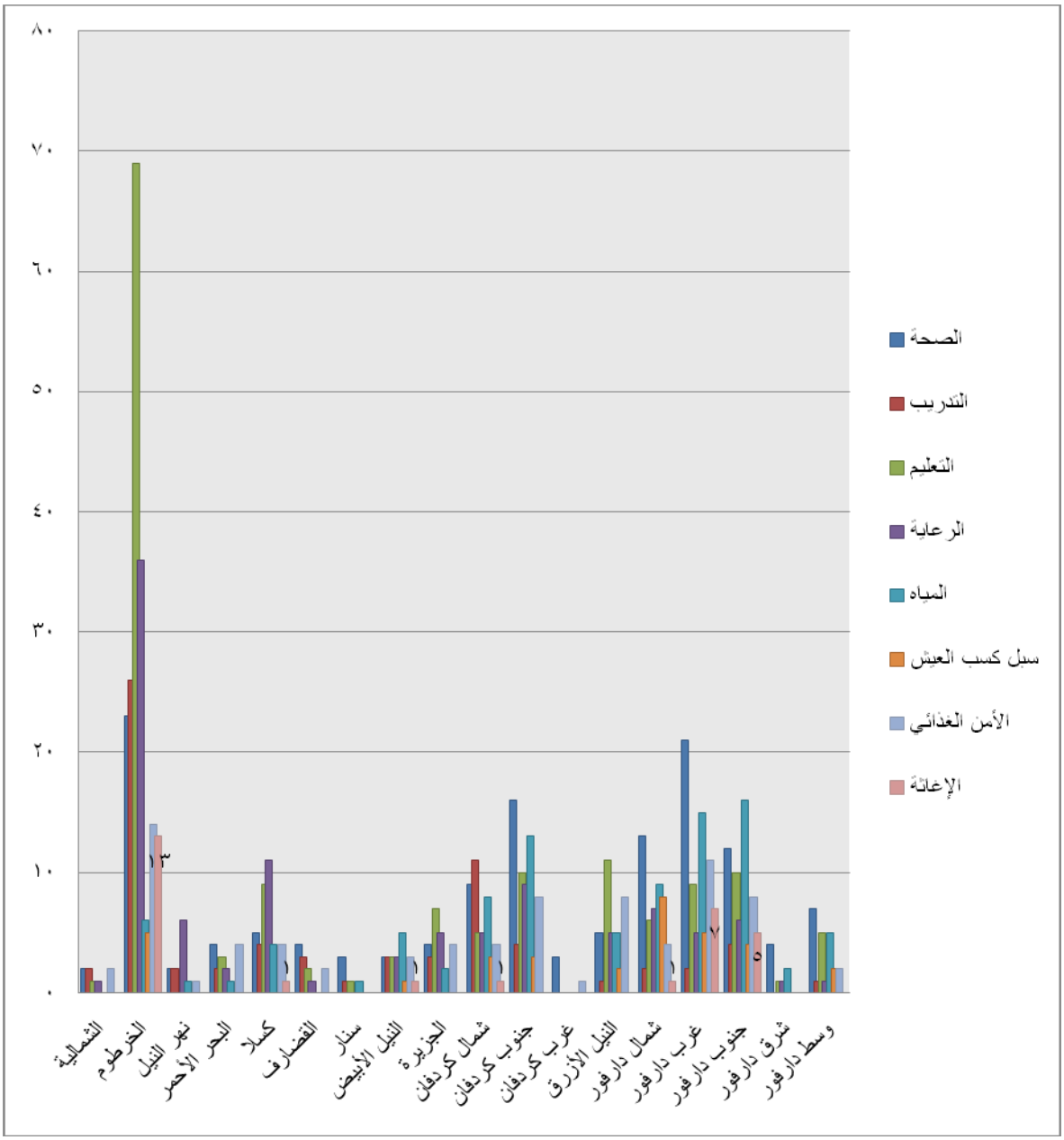

---

(9) مفوضية العون الإنساني - تقرير أداء المنظمات الأجنبية الطوعية العاملة بالسودان للعام 2013م المصدر السابق ص 16 .

المطلب الثاني

مجالات التنمية وبناء القدرات

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم... تعمل الأمم المتحدة على تعزيز :مستوى أعلى للمعيشة ، والعمالة الكاملة، والظروف الاقتصادية والتقدم والتنمية الاجتماعية ''(10)

منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة كان الفكرة الأساسية هي أن تقوم الدول ألكبري والمنتصرة فى الحرب العالمية الثانية بدعم الدول الفقيرة علي بناء اقتصادها ورفع قدراتها البشرية واستقلال الموارد المتاحة بالصورة المثلي .

بدأت أولي المشروعات التنموية للمنظمات الأجنبية فى السودان فى عهد الفريق عبود عبر منحه قدمتها المعونة الأمريكية (USAID) وكانت عبارة عن طريق بطول 5 كيلو متر فقط ثم بعد ذلك دخل فى العام 1965 صندوق الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي بداء فى مشروعات مشتركة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتركز المشروعات فى الأتي :

أ. بناء قدرات العاملين فى مؤسسات الدولة .

ب. تقديم المشروعات الفنية فى المشروعات التنموية .

ج. إنشاء قاعدة البيانات التنموية عبر المسوحات الميدانية لتحديد أولويات التنمية .

د. دعم المشروعات القومية المتعلقة بالتعليم العالي .

هـ دعم مشروعات تطوير المجتمعات والمرأة .

(10) ديباجة ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة ص 55 0

بالإضافة لـ (UNDP) تعمل منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية (FAO) في شراكة تنموية مع وزارة الزراعة فى تحسين الإنتاج الزراعي ورفع قدرات المزارعين والعمل علي رفع الكفاءة الإنتاجية بتحسين وتطوير البحوث الزراعية .منظمة الصحة العالمية (WHO) تعمل فى شراكة مع وزارة الصحة الاتحادية فى تطوير المستشفيات ورفع قدرات الكوادر الطبية .

منظمة الأمم المتحدة للصناعة (UNIDO) تعمل مع وزارة ألصناعه فى دعم المشروعات الصناعية فى المجالات التنموية الزراعية والسمكية .

هنالك بعض المنظمات العالمية مثل الصندوق الياباني للتعاون الدولي (جايكا) تعمل فى مشروعات مشتركة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني فى شمال ووسط وشرق السودان .

منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنشط فى مجال التوعية بالقانون الدولي الإنساني عبر توفير فرص تأهيل خارجي في

دورات تدريبية للكوادر ذات الصلة فى مؤسسات الدولة السودانية .

يلاحظ إن هنالك ضعف واضح في التركيز على الأنشطة التنموية والاتجاه الكامل إلى جانب الأغاثه والمساعدات الإنسانية في معظم الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأجنبية في السودان .

المطلب الثالث

مجالات حقوق الإنسان

تعمل معظم المنظمات الأجنبية بأفرعها الثلاث وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات أجنبية غير حكومية فى أنشطة تقيم أداء السودان فيما يسمي بحقوق الإنسان وذلك عبر رفع تقارير دورية ومنظمة فى هذا الشأن؛من خلال التواجد المكثف لهذه المنظمات أجزاء السودان لاسيما فى مجال النزاعات المسلحة في دارفور

والنيل الأزرق وجنوب كردفان وتقوم هذه المنظمات بربط جميع الخدمات والأداء الحكومي والنشاط العسكري والأمني- والعدلي والشرطي بموضوعات حقوق الإنسان .

السودان عضو دائم في مجلس حقوق الإنسان ويقوم بالمشاركة في كل اللقاءات التي تعقد في مقر المجلس في جنيف سنوياً وهو ممثل عبر استشارية حقوق الإنسان التي تتبع لوزارة العدل وتضم الوزران الحكومية ذات الصلة .

إنشاءات الحكومة السودانية مجلس استشاري لحقوق الإنسان مكون من الوزارات ذات الصلة لمتابعة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ورفع تقارير دورية في الاجتماع السنوي لحقوق الإنسان في جينيف .

المطلب الرابع

مجالات دعم السلام والحكم الراشد

في مجتمع الأمم، يعد الحكم ''رشيدا'' و''ديمقراطيا'' بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها. ويراد بمفردة ''مؤسساتها'' الهيئات مثل البرلمان والوزارات المختلفة. وتشمل مفردة ''عملياتها'' الأنشطة الرئيسية كالانتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولية أمام الشعب. وغدا نجاح بلد ما في تحقيق هذا المعيار مقياسا رئيسيا لمصداقيته واحترامه في العالم.

والحكم الرشيد يعزز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات. وفي تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات، نرى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبشكل متكرر، ومجالس تشريعية المُمثلة التي تضع القوانين وتوفر الرقابة، وسلطة قضائية مستقلة تفسر تلك القوانين.

وتأتي أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الرشيد من الفساد والعنف والفقر، وكلها تقوض الشفافية والأمن والمشاركة والحريات الأساسية.

وينهض الحكم الديمقراطي بالتنمية عن طريق جمع طاقاته لأداء مهام مثل: القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير سبل العيش المستدامة. ويضمن أن يضطلع

المجتمع المدني بدور فاعل في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأشد ضعفا في المجتمع.

وفي الواقع، فالدول التي تتمتع بحكم رشيد أقل عرضة للعنف وأقل عرضة للفقر. وعندما يسمح للمستبعدين بالتعبير عن آرائهم وتكون حقوقهم الإنسانية محمية، يكونون أقل عرضة للتحول إلى العنف باعتباره حلا. عندما يتم إعطاء الفقراء الحرية في التعبير، تميل حكوماتهم

أكثر إلى الاستثمار في السياسات الوطنية التي تحد من الفقر. ويوفر الحكم الرشيد، عند قيام الحكومات بذلك، الأرضية للتوزيع العادل للمنافع النمو.

"وتعمل منظومة الأمم المتحدة عملا وثيقا مع الحكومات لتحقيق هذه الغايات. كما أنها تعمل عملا وثيقا مع المجتمع المدني، وهو مصطلح يشمل على مجموعة واسعة من المنظمات والمجموعات من القطاع الخاص لها مصالح وأهداف متعددة، بما في ذلك الهيئات المهنية والتجارية والخدمية والدينية والترفيهية " (11)

منذ منتصف الثمانيات برزت رؤية جديدة للأمم المتحدة فى الانتقال من استخدام القوة لفرض السلام وتغير الأوضاع فى الدول إلى ضرورة تبنى منهج دولي لدعم السلام والحكم الديمقراطي في

الدول التي تعاني من الصراعات والضعف السياسي والاقتصادي وقد جاءات فكرة الحكم الراشد (Good Governor) لتشمل هذه المفاهيم.

أهم أنشطة دعم السلام والحكم الراشد للأمم المتحدة فى السودان تشمل :

أ. رفع قدرات المؤسسات التشريعية والعدلية .

ب. دعم الانتخابات .

ج. أحلال السلام والدعوة للتفاوض .

---

(11) للأمم المتحدة - ديباجة ميثاق الجمعية– المصدر السابق **ص 62 0**

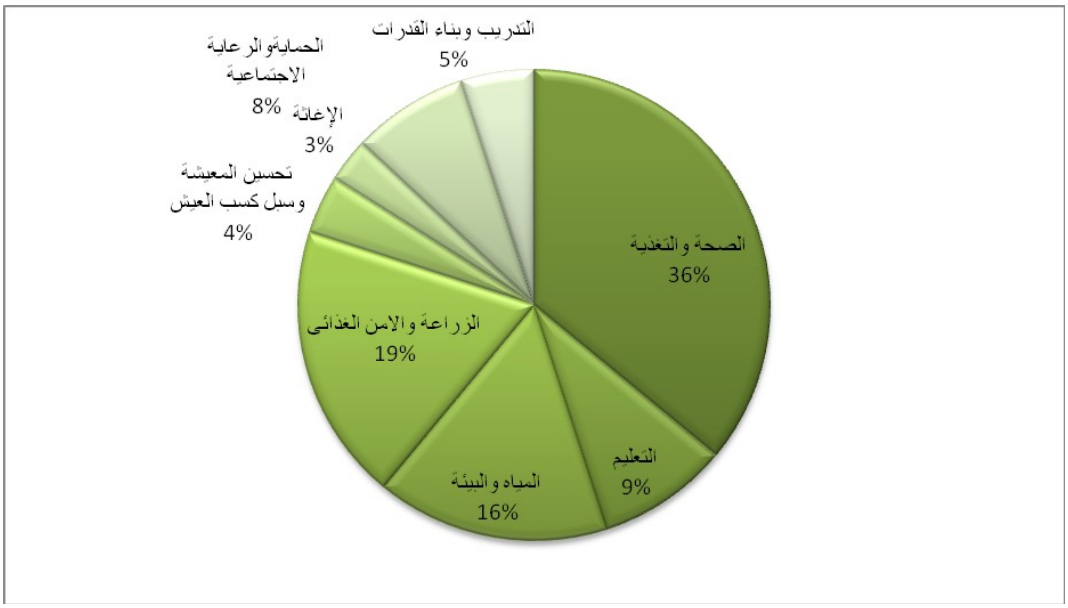

''شكل بياني رقم(2) يوضح توزيع الميزانية بالقطاعات'' (12)

---

(12) مفوضية العون الإنساني – تقرير أداء المنظمات 2013 المرجع السابق 0

المبحث الثالث

اللوائح والنظم والقوانين المنظمة لعمل المنظمات الأجنبية في السودان

المطلب الأول

الاتفاقيات القطرية(المقر)

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تعمل في السودان بموجب توقيع اتفاقيات قطرية توقع بواسطة وزارة الخارجية من جانب الحكومة ورئاسة المنظمة المركزية وتوضح الاتفاقية القطرية أو اتفاقية المقر العلاقة بين الحكومة والمنظمة فيما يلي الحضانات الدبلوماسية ومجالات عمل المنظمة والجهات الحكومية التي سوف تشترك مع المنظمة في انجاز انشتطها.

أهم مشتملان الاتفاقية القطرية هي :

أ. ديباجة التعارف العامة .

ب. الصفة الدبلوماسية للمنظمة .

ج. الاعفاءت و الامتيازات .

د. الحصانات الدبلوماسية .

هـ الشركات الوطنية .

و. المدة الزمنية .

عدم متابعة وزارة الخارجية للاتفاقيات القطرية ومراجعتها دوريا اضعف فعاليتها وأصبحت لا تؤدى الغرض المطلوب .

هنالك بعض المنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة لها اتفاقيات منذ اكثر من 40 عام لم يتم مراجعتها أو تجديدها حتى ألان .

المطلب الثاني

قانون ولوائح وموجهات العمل الإنساني

المنظمات الأجنبية الطوعية

المنظمات الأجنبية الغير حكومية تقع تحت مسؤولية مفوضية العون الإنساني وقد برزت الحاجة لإنشاء جهاز وطني- لإدارة المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والأعمار مباشرة خلال العام 1984 وفي إعقاب كارثة الجفاف والمجاعة التي ضربت الساحل الإفريقي وتاثر بها قطاعات عريضة من السكان ونفقت فيها إعداد كبيرة من الحيوانات. أحدثت هذه الكارثة اضطراباً كبيراً في حياة ومنظومة المجتمعات المحلية الاقتصادية الاجتماعية وكان من أبرز مظاهرها الحراك السكاني الكبير والذي لاتزال آثاره ماثلة حتى ألان.

أدت تلك الكارثة إلي تدافع المنظمات بمختلف انتماءاتها واهتماماتها بغرض تقديم المساعدات الإنسانية وفي العام 1985 تم إنشاء هذا الجهاز الوطني والذي مر بالعديد من المراحل حتي- انتهى أخيراً إلي مفوضية العون الإنساني حسب التسلسل الزمني الموضح في الجدول أدناه:-

''التسلسل الزمني للمفوضية'' (13) :

1957	إصدار قانون تسجيل الجمعيات الخيرية الوطنية - تتبع لجهاز التفتيش الإداري التابع لرئاسة الجمهورية
1984	إنشاء اللجنة العليا للإغاثة - تتبع لمجلس الوزراء
1986	إنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير
1988	قانون تنظيم العمل الطوعي الأجنبي بالسودان
1989	إنشاء وزارة الإغاثة وإعادة التعمير واللاجئين وتضم مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير
1990	إلغاء الوزارة والإبقاء على مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير
1993	إنشاء مفوضية العمل الطوعي والإبقاء على مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير
1995	إنشاء مفوضية العون الإنساني بعد دمج مفوضية العمل الطوعي في مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير - قانون المفوضية للعام 1995
1996	وضع مفوضية العون الإنساني تحت إشراف وزير التخطيط الاجتماعى
1999	وضع مفوضية العون الإنساني تحت إشراف وزارة التعاون الدولي
2003	إنشاء وزارة الشئون الإنسانية وتعتبر مفوضية العون الإنساني الذراع التنفيذي الفني لها
2006	وزارة الشئون الإنسانية – مفوضية العون الإنساني - إصدار قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني
2011	إشراف وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي مرسوم جمهوري (39).

2012	إشراف وزارة الداخلية مرسوم جمهوري (29).
2014	قرار جمهوري بإشراف وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي على مفوضية العون الإنساني

تقوم المفوضية بتوقيع اتفاقية فنية للمشروعات مع المنظمة تحدد الملامح العامة للمشروع واهم مشتملاتها :

أ. تعريف عام عن المشروع

ب. الفترة الزمنية للمشروع

ج. الشريك الوطني

د. الجهة الممولة للمشروع

---

(13) :(http://www.hac.gov.sd/Page/AR/main_read_page1.aspx?Type=oe98YH)

هـ أسلوب التمويل

و. بعض الأمور الإدارية

في العام 2004م وبعد تفاقم الأزمة في دارفور اضطرت الحكومة السودانية لتوقيع ما عرف باتفاقية المسار السريع والتي فتحت الباب علي مصرعية لدخول وعمل المنظمات الأجنبية وعملها في الإقليم المنكوب دون أي ضوابط وظلت اتفاقية المسار السريع حتى صدور موجهات العمل الإنساني

في العام 2012م والتي ألغت المسار السريع وقد اشتملت الموجهات علي الأسس الآتية : التزام شركاء العمل الإنساني بأن تمويل وتنفيذ

مشروعات العمل الطوعي والإنساني للمنظمات الوطنية والأجنبية والدولية يتم عبر الاتفاقيات الفنية المعتمدة من المفوض العام للعون الإنساني .

إلزامية الشراكة بين المنظمات الوطنية والأجنبية في تنفيذ المشروعات عبر الاتفاقيات الفنية المعتمدة من المفوض العام للعون الإنساني.

التزام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بتقديم خطة عمل للأنشطة والمشروعات والبرامج الخاصة بالشأن الإنساني وفق التفويض الممنوح لها بالاتفاقية القطرية الموقعة مع وزارة الخارجية لاعتمادها من المفوض العام للعون الإنساني .

على جميع شركاء العون الإنساني العمل على:

أ. تسهيل إجراءات وصول وإيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين وتعزيز أنظمة المتابعة والتقييم.

ب. تعزيز بناء قدرات المفوضيات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة واستكمال الحوسبة بمجمع الإجراءات الموحد

''أهم اللوائح والقوانين المنظمة لعمل المنظمات في المفوضية تشمل :

أ. قانون تنظيم العمل الطوعي للعام 2006م

ب. دليل الإجراءات الموحد

ج. موجهات العمل الإنساني

د. لائحة تسجيل المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية والمجتمع المدني والجمعيات الخيرية لسنة 2013م " (14)

---

(14) مفوضية العون الإنساني- موجهات العمل الإنساني للعام 2014م 0

المبحث الرابع

الآثار السالبة لنشاط المنظمات الأجنبية في السودان

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية

منذ عهد الاستعمار البريطاني للسودان تم التخطيط لإدخال اكبر عدد من المنظمات الأجنبية الغير حكومية للعمل على تغير الأنماط الاجتماعية والعقائدية للمواطن السوداني وقد وجدوا ضالتهم في جنوب السودان وبعض أجزاء جبال النوبة فى كردفان والانقسنا في جنوب النيل الأزرق وقد تم تنصير معظم أبناء هذه المناطق حتى عهد الفريق عبود في العام 1958م الذي قام بطرد هذه المنظمات وكانت قد أحدثت تغير اجتماعي كبير في المجتمعات التي عملت فيها الأمر الذي جعل من هذه المناطق بؤر للصراعات الاثنية والقبلية والحروب الأهلية ثم بعد الحرب الأهلية في جنوب السودان قامت المنظمات الأجنبية بتأجيج الصراع وتغير الواقع السكنى والاجتماعي عبر نزوح معظم سكان جنوب السودان إلى شمال السودان ودول الجوار الإفريقي وهذا أدي الى تغير جملة من العادات والتقاليد بسبب تأثير البيئيات المختلفة على اللاجئين والنازحين السودانيون في تلك المواقع الجديدة .

انفجار الأوضاع في دارفور مثل أكبر تغير سالب يشهده السودان تمت تفاصيله على يد المنظمات الأجنبية في السودان في فترة استمرت لأكثر من 10 سنوات متواصلة ومازالت وهي فترة كفيله لأحداث تغيرات اجتماعية جذرية في دارفور ومن ثم تمتد إلى جميع أحاء السودان وقد ظهر عمق الآثار الاجتماعية السالبة لعمل المنظمات الأجنبية في أنشطتها التي

كرست لاستمرار الأزمة وفقدان المجتمعات لمظاهر الاستقرار والنمو وقد أفرز ذلك مجموعات بشرية فاقدة لإحساس الوطن وانصب الولاء للمانح الأجنبي الذي يقدم الخدمات

وقد تمثل التحول الاجتماعي في المظاهر الآتية :

أ. انهيار التعليم فى المناطق المتاثره ووجود فاقد تعليمي من أجيال كاملة من الأطفال بالاضافه إلى تداخل مناهج التعليم بين نظام التعليم الوطني وأنظمة التعليم الدول التى لأجئ إليها المتاثريين بالحرب في تشاد وأثيوبيا وبسبب عدم قدرة الحكومة لتقديم الخدمة التعليمية في معسكرات النازحين في دارفور تولت المنظمات الأجنبية هذا الواجب دون أن يتم مراقبتها من الدولة من ناحية أساليب التربية ومناهج التعليم وقد أدي هذا الوضع إلى أن تنفذ بعض المنظمات أجندتها الخاصة من تبشير وثقافات غربيه في أجيال من الأطفال خصوصاً في الأعوام ألخمسه الأولى من بداية أزمة دارفور .

ب. التفكك الأسري وقد ساهمت المنظمات بشكل كبير في هذا الجانب بسبب الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأطفال وقد تم ارتكابها بواسطة بعض المنظمات الأجنبية وفضيحة سرقة عدد (103) طفل من معسكرات لأجئ دارفور في شرق تشاد في أكتوبر 2007م بواسطة منظمة (أرت دو زوي) الفرنسية التي كانت تعمل في مجال المساعدات الإنسانية , وقد تم القبض على أفراد المنظمة بواسطة السلطات التشادية ولم يطلق سراحهم الأبعد توسط الرئيس الفرنسي- وحضوره إلى تشاد شخصياً , بالإضافة إلى ذلك فأن برنامج إعادة التوطين التي تقوم بها منظمة الهجرة الدولية وهو برنامج يعمل على إرسال الشباب إلى معسكرات اللاجئين- السودانيين إلى أمريكا وارويا وتفكيك النسيج الأسري الاجتماعي لمعظم مجتمعات دارفور المتاثره بالنزاعات .

ج. استخدام الخدمات في تأجيج الصراعات الاثنية والقبلية وذلك بعدم أتباع خارطة عادلة لتوزيع الخدمات الإنسانية وتركين- بعض المنظمات على مناطق قبلية معينة وترك الاخري وهذا اوجد حقد اجتماعي بين فئات المجتمع في دارفور وشرق السودان .

د. الترويج الي أفكار أدت إلى التنازع الأسري والاجتماعي في المجتمعات البدوية مثل حرية المرأة وثقافة الجنس وقد تم تنفيذ هذه البرامج بميزانيات ضخمة خصماً على البرامج

الأخرى مثل المياه والتعليم والصحة برغم حوجة المجتمعات لهذه البرامج الأكثر أولوية .

هـ استعداء المجتمع الدولي على السودان وأطالت أمد الحصار الاقتصادي أدي إلى تفشي ظواهر الفقر والعوز الاجتماعي في المجتمعات المختلفة في السودان وذلك بسبب التقارير المضللة التي تقوم المنظمات الأجنبية برفعها عن السودان وعن الأوضاع الإنسانية والحقوقية .

و. أتباع سياسة توظيف العاملين لاسيما في الولايات التي تعاني الصراعات القبلية والمشاكل الأمنية في هذه المنظمات تعتمد على التميز العنصري بين القبائل الأمر الذي ولد حقد اجتماعي خصوصاً في ولايات دارفور .

ز. تشريد الموظفين الوطنيين من وظائفهم وعدم الالتزام بحقوقهم القانونية ساهم في الخلل الاجتماعي والأسري في المناطق المتأثرة فقد قامت بعض المنظمات الأجنبية الطوعية بالهروب دون إعطاء حقوق الموظفين السودانيين (منظمة كان الفرنسية هرب مديرها من مكاتب المنظمة في ولاية غرب دارفور عام 2013 وترك الموظفين دون مرتبات أو حقوق.

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية

الآثار الاقتصادية السالبة لعمل المنظمات الأجنبية في السودان انعكست مباشرة على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المتأثرة بالنزاعات والصراعات والتي حدث فيها التدخل الإنساني للمنظمات إلا إن هنالك أثار سالبة غير مباشرة انعكست على الأوضاع في عموم السودان وهذا ألانعكاس اوجد واقع اقتصادي شديد التعقيد سوف تستمر أثاره إلى فترات زمنية مستقبلية مما يؤدى إلي استنزف الكثير من الموارد والطاقات لمحو أثاره على ألمدي الزمني البعيد .

''إن التدخل الواسع للمنظمات الأجنبية في مفاصل الاقتصاد السوداني تمثل في القدرات الضخمة التى تدخل بها هذه المنظمات للعمل في السودان في وقت كان السودان في اضعف حالاته الاقتصادية المتمثلة في تعطيل التنمية وشخ فى المداخلات وارتفاع نسبة العاطلة وتوقف معظم المشروعات الإنتاجية وهذا الوضع جعل

من المنظمات الأجنبية من المحركات الأساسية للسياسات الاقتصادية في السودان وبالتالي أصبح الاقتصاد السوداني في متأثرا بأسلوب عمل تلك المنظمات " (16).

وقد تمثل الأثر السالب لنشاط المنظمات الأجنبية على الاقتصاد السوداني في الملامح الآتية :

أ. تكريس مبدءا الاعتماد على المعونات الخارجية في مجتمعات عرفت بالإنتاج الزراعي في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وذلك من خلال الاستمرار فى تقديم الدعم العيني- بالمواد الغذائية طوال أكثر من 10 سنوات دون التفكير- في أيجاد حلول أخري وهذا أوجد جيل كامل من النازحين ليس له أي طموحات إنتاجية الأمر الذي أدي إلي شلل معظم القدرات البشرية الزراعية في تلك المناطق بصورة مباشرة على الدخل الأجمال الكلى للدولة وجعل من هذه المناطق عالة على الخزينة

---

(16) مركز دراسات الشرق الوسط وإفريقيا – المنظمات الأجنبية في السودان الوجه الخفي والأهداف 2015

العامة للدولة دون أي مشاركة إنتاجية في مواقعهم أو أي مواقع أخري خارج نطاق مناطقهم .

ب. تغير النمط الغذائي للمجتمعات المتأثرة من خلال تقديم مساعدات إنسانية غير مطابقة لأسلوبهم الغذائي مثل توزيع القمح في دارفور بينما الغذاء التقليدي لأهل دارفور هو

الدخن وهذا التغير سوف يصبح مشكلة اقتصادية على ألمدي البعيد إذ أن توفير سلعة القمح إلى تلك المناطق سوف يصبح معضلة مركزية خصوصا أن القمح يعتبر من أكثر الواردات ضغطاً على ميزانيات الدول في العالم الثالث هذا بالإضافة إلى جلب جملة أخري من العادات الغذائية التي جعلت من الاستهلاك هو العادة الغالبة للمواطنين فى المناطق المتأثرة .

ج. الاستفادة من الإعفاءات المقدمة من السلطات الجمركية السودانية في إدخال جميع السلع الاستهلاكية والتي قد تتوفر في السوق المحلى الأمر الذي أدي إلى تدهور وانخفاض سعر المنتج المحلى مقابل المستورد وفي بعض الأحيان تكون قيمة الإعفاء الجمركي أعلى من قيمة السلعة المقدمة بواسطة المنظمات بالإضافة التي تسرب هذه السلع المعفاة إلى السوق المحلى وبالتالي تؤثر على المنافسة الحرة بين السلع المسربة والسلع التي تخضع للضوابط الجمركية .

د. دخول العملات الأجنبية بصورة غير شرعية آثر سلباً على أسعار الصرف للجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية خصوصاً الدولار .

هـ الصرف على الخدمات في أطار تدخل الطوارئ دون تأسيس خدمات حقيقية

(خدمات مؤقتة) هذا الوضع سوف يؤدي إلى فراغ خدمي حاد ومفاجئ في انسحاب هذه المنظمات ويضع المخطط

الاقتصادي السوداني أمام خيارات صعبة في تجاوز بنود الميزانية العامة لتغطية هذه الخدمات .

و. المساهمة في الحصار الاقتصادي العالمي علي السودان من خلال تلفيق التقارير وتضخيم أرقام المتأثرين وعكس صورة سالبة عن السودان كل هذا يؤثر على حركة الاقتصاد وثقة المستثمر الأجنبي في أمكانية إدخال أمواله واستثماراته في السودان وقد ظهر هذا جلياً استناد الولايات المتحدة الأمريكية في تجديد الحصار الاقتصادي على
السودان على تقارير منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية العاملة فى المجال الإنساني .

ز. "الصرف الإداري البزخي على الكادر الأجنبي من مرتبات وامتيازات وغيرها جعل العائد الحقيقي من هذه المشروعات أقل بكثير من ماهو مطلوب وهذا أدي الى بقاء الأوضاع كما هي دون تحسين حقيقي برغم المبالغ الضخمة التي يتم الإعلان عن صرفها فى الخطة السنوية للأمم المتحدة إلا أن كل أرقام مؤشرات المتأثرين في القطاعات المختلفة ظلت على وضعها لأكثر من عشر سنوات" (17).

(17) د 0 وليد سيد علي – المنظمات الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة 2014

المطلب الثالث

الآثار الأمنية والسياسية

الآثار الأمنية والسياسية السالبة لعمل ونشاط المنظمات الأجنبية في السودان هي الأبرز والأخطر إذ أنها وضعت أثرها البارز على خارطة السودان الحديث في انفصال جنوب السودان وزعزعت الأوضاع في غرب السودان (دارفور و كردفان ألكبري) واستمرار الصراع في النيل الأزرق ومحاولات إعادة تفجير الأوضاع الأمنية في شرق السودان .

هنالك محطات تاريخية رئيسية يمكن أن تلخص مدي أثر نشاط المنظمات الأجنبية على الأمن القومي السوداني وهي إجمالا :

أ. المرحلة الأولى

ماقبل الاستقلال ودور المنظمات الاجنبيه في نشر التبشير بالمسيحية من خلل تطبيق قانون المناطق المقفولة الذي شرعه الاستعمار البريطاني لعزل جنوب السودان ومناطق جبال النوبة عن السودان الشمالي الأوسط المسلم ودور هذه المنظمات فى تصوير الإسلام والمسلمين بأنهم مستعمرين وتجار رقيق وهذه المرحلة كانت بداية بلورة الإحساس بالتمرد من سكان هذه المناطق على الدولة المركزية والذي تطور الى تمرد مسلح بداء فى تدريب فى العام 1955م قبل الخروج النهائي للمستعمر البريطاني من السودان .

ب. المرحلة الثانية

جاءت بعد إعلان حكومة الفريق عبود طرد المنظمات التبشيرية من جنوب السودان وبقائها فى مناطق جبال النوبة وفى هذه المرحلة حشدت المنظمات الأجنبية التبشيرية الداء الغربي والأمريكي على السودان وكانت هي بداية تحطيم البنية التحتية للمشروعات القومية في السودان عبر منع التطور الصناعي والعسكري بالإضافة الي

دعم حركة التمرد فى أنآنيا التى بداءات منذ ذلك التاريخ بدعم عسكري وسياسي كامل من الغرب وأمريكا عبر المنظمات الأجنبية آنذاك .

ج. المرحلة الثالثة

هي مرحلة بلورة فكرة تقرير المصير لجنوب السودان وعزل سكان مناطق أعالي حبال النوبة وهذه المرحلة قامت المخابرات العالمية عبر مجموعة من المنظمات الأجنبية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ـ المجلس النرويجي الكنسي ـ) بإنشاء قوة عسكرية منظمة وذات تدريب تأهيل عالي عرفت بمجموعات أنانيا تو والتي بدأت عملياتها العسكرية المنظمة وقد أعلنت رغبتها منذ العام 1965م في تقرير مصير جنوب السودان .

د. المرحلة الرابعة

مرحلة تكوين الحركة الشعبية بزعامة جون قرنق والذي تم أعداده بواسطة المنظمات الأجنبية عن طريق أبتعاثه للدراسة في أمريكا (منظمة الفاو) وتلقينه أسس قيادة التمرد وبعد ذلك الدعم العسكري المباشر ـ والذي كانت تقدمة طائرات المنظمات الأجنبية في أمداد المتمردين بالأسلحة والذخائر وقد تم ضبط هذه الطائرات وتتبع لمنظمة الصليب الأحمر واليونيسيف تقوم بعمليات الإمداد العسكري ونقل قوات التمرد وقادتهم فى مسارح العمليات العسكرية المختلفة .

هـ المرحلة الخامسة

وهى مرحلة انطلاق عمليات شريان الحياة في جنوب السودان في العام 1985م والتي مثلت الفصل الأخير ـ في عملية الدعم السياسي ـ والعسكري للجيش العبي لتحرير السودان ولمدة

تسعه سنوات فقط وانتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا والتي قال فيها المتمرد جون قرنق قولته المشهورة (لولاء شريان الحياة لما جلسنا في هذا التفاوض ووقعنا اتفاقية نيفاشا) .(18)

''ان الحرب التي دارت في جنوب السودان ظلت لفترة طويلة تؤرق الحكومات السودانية المتعاقبة ليس فقط من حيث انها تحطم الطموح نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل لانها اصبحت ايضا موضع استنزاف سياسى ضد حكومة السودان من القوي المناهضة لها ''0 (19)

---

(18) مبارك أمين صديق – المساعدات الإنسانية في السودان بين الحرب والسلام **2001 ص 22**

(19) د 0 فايز عمر محمد جماع – العون الانسانى في السودان في إطار الاقتصاد السياسي الإفريقي 2015 ص 123

و. المرحلة السادسة

وهي مرحلة انفجار الأوضاع في دارفور واستمرار التمرد بعد انفصال الجنوب بواسطة عناصر الجيش الشعبي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ودخول

المنظمات الأجنبية بكل مسمياتها إلى دارفور وتأسيس معسكرات النازحين منذ العام 2003م وحتى الآن وما تبع ذلك من اختراقات أمنية متكررة بواسطة هذه المنظمات.

ز. عدد المنظمات في دارفور قبل عام 2000م لا يكاد يتعدى أصابع اليد، وكان ذلك العدد يتمثل في بقايا المنظمات التي عملت في الجفاف والتصحّر الذي ضرب الإقليم في 1983م، وبعض المنظمات الإنمائية شبه الحكومية مثل DED ، GTZ.

ح. ومنذ العام 2003م ونتيجة لتفجّر أزمة دارفور بدأ تدافع المنظمات الأجنبية لدخول المنطقة، حتى بلغ عدد المنظمات في دارفور الكبرى ما يزيد عن مائة منظمة, أي ما يساوى 53% من جملة المنظمات العاملة في السودان كله. وقد بلغ هذا التدافع مداه في نهاية العام 2005م ليصل عدد المنظمات المسجلة إلى 150 منظمة، ويبلغ الآن حوالي 200 منظمة، من بينها 118 منظمة طوعية أجنبية تعمل بدارفور.

ط. وتعمل أغلب تلك المنظمات في مجال توزيع مواد الإغاثة التي يتمّ إحضارها بواسطة برنامج الغذاء العالمي WFP، كما أن منها حوالي 15 منظمة تعمل في مجال الصحة، و 5 منظمات في مجال المياه وإصحاح البيئة.

ك. وقد قدّمت المنظمات الأجنبية صوراً سيئة لعمل المنظمات ودورها الإنساني، إذ عملت وفقاً لأجنداتها السياسية دون النظر لتفويضها الإنساني، وساهمت في توتر العلاقة بينها وبين الحكومة السودانية، فمنذ تعاظم الدور الكبير لتلك المنظمات

بدارفور أبدت تخوّفها من سوء الأوضاع الإنسانية بدارفور, فاتهمت الحكومة

المنظمات بأن لها أجندة أخرى, وفي نوفمبر 2004م تمّ طرد مديري منظمتي «إنقاذ الطفولة» البريطانية و «أوكسفام» من الأرض السودانية.

ل. ''كانت مجموعة الأزمات الدولية التي تعتمد علي تقارير المنظمات الأجنبية العاملة في دارفور قد أصدرت تقريرها رقم (80) عن إفريقيا بعنوان «السودان الآن في دارفور.. يكون أو لا يكون»، وذلك في 23 مايو 2004م، وتناول الكارثة الإنسانية بدارفور, وعملية السلام والمفاوضات بين- الحكومة ومسلحي دارفور, وطالب التقرير بشن هجوم دبلوماسي- على حكومة الخرطوم. كما أصدرت منظمة العفو وثيقة حول لجنة تقصي الحقائق في دارفور, واتهمتها بعدم الاستقلالية يعتبر هدا التقرير هو البداية الحقيقى للحصار الاقتصادي والسياسي- والدبلوماسي- الذي ظل السودان يعانى منة حتى اليوم ''0 (20)

إن ملامح الآثار الأمنية والسياسية السالبة لنشاط المنظمات الأجنبية فى السودان أكثر واكبر

من أن تحصر ولكن يمكن تلخيصها في الأتي :

(1) زرع الفتنه الدينية والأثنية فى السودان بصورة منهجيه منذ ما قبل الاستقلال والعمل علي تفتيت السودان من خلال سياسة شد الإطراف .

(2) استبدال الاستعمار التقليدي القديم بأسلوب جديد من خلال دعم الحركات المتمردة مقابل التنازل عن الثروات

القومية في المواقع التي تسيطر عليها هذه المجموعات المتمردة .

(3) الانتقام من المواقف المبدئية التى يقفها السودان في المحافل الدولية لاسيما ضد الاستعمار الصهيوني ودولة إسرائيل ويتم هذا الانتقام من خلال دعم كل ما من شأنه زعزعت الاستقرار والأمن السياسي- وكل ذلك يتم من خلال المنظمات الأجنبية الغير حكومية وبعض المنظمات الدولية .

(4) أطماع الشركات العالمية ألكبري في موارد السودان ومعرفة أماكن تواجد هذه الموارد والثروات بواسطة المنظمات الأجنبية الغير حكومية التي تجمع
هذه المعلومات عن المعادن والبترول وغيره من الثروات تحت ساتر الانتشار بغرض تقديم المساعدات الإنسانية .

(5) تبنى- مشروعات وبرامج من شانها تأجيج وتفريخ أسباب الصراعات القبلية
والأثنية مثل مشروعات إعارة تخريط السودان (CDRA) وتوزيع الأراضي الذي قامت به (UNDP) في ولايات شرق السودان ودارفور

---

(20) مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا _المنظمات الأجنبية في السودان الوجه الخفي وحقيقة الأهداف 2005م ص 47

وجنوب كردفان ومشروع المسح القروي الذي قامت به منظمة (IOM) في دارفور والذي أوجد الفتنة القبلية حول الوجود القبلي التاريخي لبعض القبائل فى أراضي قبائل أخري ومن ثم تفجير صراع مثل صراع المعاليا والرزيقات فى منطقة جبل عامر وغيره من الصراعات القبيلة.

(6) تشويه صورة السودان في العالم من خلال التقارير المضللة والمفبركة عن الأحوال الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان والإرهاب وغيرها من الادعاءات الكاذبة التي توردها تقارير معظم المنظمات الأجنبية وهذا الأمر افرز عداء دولي غربي أمريكي ضد السودان ووتر علاقات السودان الدولية الإقليمية وكذلك ما قامت به منظمة كونكورديس البريطانية فى عام 2010م من أنشطة لزرع الفتنه في الحدود السودانية مع دولة جنوب السودان الوليدة وعند ضبطها بواسطة أجهزة الدولة تم طردها في العام 2013م .

''تبني المنظمات الطوعية الأجنبية ومعها بعض المنظمات الدولية لموضوع أزمة اتهامات محكمة الجنايات الدولية لكابر الشخصيات في الدولة السودانية بما فيهم رئيس الجمهورية مما أدى إلي شلل

حركة هؤلاء المسئولين وهز الصورة الخارجية للسودان حيث تعددت أشكال الدعم والمساندة والتعاون بين- تلك المنظمات الطوعية العالمية وبين- المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من التسهيلات والتعاون الذي وجدته من الحكومة السودانية لأداء رسالتها الإنسانية، والتي تبين أنها كانت غطاءً لتنفيذ أجندتها الخفية، وساتراً عبر «فبركة»

المعلومات الكاذبة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والترحيل القهري، والإبادة الجماعية، والاغتصاب، وجرائم الحرب، ودعوة المجتمع الدولي للتدخُّل بدارفور، مخالفة بذلك مبادئ العمل الطوعي والإنساني والقوانين واللوائح المنظّمة له واتفاقياتها مع حكومة السودان ".(21)

وكانت حصيلة مخالفات المنظمات في موضوع المحكمة الجنائية ما يأتي :

أ. وقّعت اتفاقيات تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية .

---

(21) د. عبدالحميد مرحوم علي الله – التدخل الأجنبي في السودان 2013م ص 154

ب. أرسلت تقارير ملفقة عن الاغتصاب أو التطهير- العرقي والإبادة الجماعية .

جـ إعداد تقارير تناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن وتطالبه بالتدخُّل للضغط على حكومة السودان .

د. إرسال أفراد كشهود من داخل دارفور إلى دول الجوار أو مقر المحكمة الجنائية الدولية .

هـ إرسال تقارير وبيانات مغلوطة لمنظمات حقوق الإنسان حول الاغتصاب .

وبسبب هذا شهدت العلاقة بين المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور والحكومة السودانية حالة من التوتر منذ فترة ليست بالقصيرة، أدت في كثير من الأحيان إلى قيام الحكومة بطرد عدد من المنظمات والموظفين العاملين فيها من دارفور، وسوّغت الحكومة ذلك بتجاوز

المنظمات لتفويضها المسموح لها وتدخلها في الشؤون الداخلية؛ مما يؤثر في الأمن القومي السوداني بفعل نشاطات تخريبية لبعض المنظمات وقد قامت الحكومة بطرد 13 منظمة أجنبية طوعية في نفس يوم صدور اتهام المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني عمر البشير.

المبحث الخامس

الإجراءات الوقائية الحالية

حاول السودان التقليل من الآثار السالبة لنشاط المنظمات الأجنبية من خلال جملة من الإجراءات منها :

أ. إصدار قوانين ولوائح لضبط نشاط المنظمات الأجنبية والتأكد من عدم استقلال نشاطها الإنساني فيما يخص الأمن القومي السوداني .

ب. المتابعة الدورية لأنشطة المنظمات عبر لجان فنية متخصصة وإصدار التقارير والتوصيات والمعالجات المطلوبة للمخالفات .

ج. استخدام أسلوب الطرد للمنظمات الأجنبية المخالفة على المستوي الكلى أو طرد منسوبيها الأجانب فقد تم طرد (13) منظمة عاملة في دارفور عقب صدور قرار المحكمة ضد الرئيس عمر البشير في 4/3/2009م.

د. تقليل الوجود المباشر للمنظمات الأجنبية فى بعض المناطق المتاثره بالنزاعات منعاً لتكرار ماحدث فى دارفور وذلك من خلال تمسك الجهات الحكومية بزمام المبادرة فى

تقديم المساعدات الإنسانية كما حدث في جنوب كردفان فى العام 2010م وأحداث ابوكرشولا فقد أتخذت الحكومة قرار

بمنع الوجود المباشر للمنظمات الأجنبية بالإضافة الى عدم إنشاء أي معسكرات للنازحين وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها الباهر .

هـ المشاركة في التخطيط المبكر للأنشطة الإنسانية للمنظمات الأجنبية وذلك عن طريق اعتماد خطة الاستجابة الإنسانية (HRA) السنوية للأمم المتحدة من خلا لجان مشتركة من جانب الحكومة والأمم المتحدة لكل قطاعات الخدمات الإنسانية وهذا الإجراء بداء منذ خطة العام 2015م وقد كان النظام المتبع قديماً أن تقوم الأمم المتحدة بوضع الخطة دون اخذ الرأي الحكومي .

و. تفعيل إستراتيجية سودنه العمل الطوعي الإنساني من خلال إستراتيجية الشراكة بين المنظمات الوطنية والأجنبية في تنفيذ المشروعات والبرامج .

ز. خطر نشاط المنظمات الأجنبية على أمن السودان سيظل قائماً ما لم تتم معالجة الأوضاع الإنسانية والأمنية في السودان ويمكن أن تتلخص أسباب قدرة المنظمات الأجنبية علي التاثير السالب في الأتي :

(1) عدم وجود إستراتيجية واضحة للدولة السودانية حول طريقة تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية فالسودان برغم أنه يعتبر من أعرق مناطق في تقديم

المساعدات الإنسانية فى العالم إلا أنه لا يملك حتى خارطة تحديد أولويات الاحتياجات الإنسانية وهذا الأمر ترك الحبل على القارب للمنظمات الأجنبية في اختيار مواقع تنفيذ برامجها وأنشطتها الأمر الذي مكن المنظمات ذات الأجندة الأستخبارية من مرونة الحركة والتواجد في أماكن عالية الحساسية .

(2) ضعف المؤسسات القائمة على أمر ومتابعة أنشطة المنظمات الأجنبية من ناحية كفاءة العنصر البشري وتوفير الميزانيات اللازمة إذ أن المنظمات الأجنبية لها كامل السيطرة المالية على الكوادر الحكومية العاملة المؤسسات المسئولة عن هذا الواجب وهذا الوضع جعل كثيراً من المؤسسات الحكومية جزء من التهديد الأمني لهذا المنظمات بطريقة غير مباشرة .

(3) العداء السياسي الحزبي جعل بعض المنظمات والجمعيات الوطنية واجهة لبعض الأحزاب السياسية وتقوم هذه المنظمات والجمعيات بتلقي الدعم المادي والفني من السفارات والمنظمات الأجنبية وبالتالي يذهب هذا الدعم في اتجاه الكيد السياسي والاختراق الأمني لمنظومة الأمن القومي السوداني بواسطة عناصر سودانية تنفذ أجندة أجنبية .

(4) تذبذب سياسة الدولة وعدم توحيد الرؤية حول التعامل مع المنظمات الأجنبية والتخبط في سياسة إدارة المنظمات الأجنبية من ناحية تبعيته للوزارات الحكومية والإشراف إعطاء هذه المنظمات الأجنبية فرصة التغلغل في مرافق الدولة والتعامل المباشر مع بعض المرافق السياسية والحيوية في الدولة مثل وزارة الداخلية والدفاع وغيرها وهذا مورد معلومات جيد لهذه المنظمات ذات الأجندة الاستخبارية 0

(5) عدم قيام الدولة بواجبها الأصيل في تقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومياه وخلافه للمتأثرين والمحتاجين من المواطنين في المناطق التي تعاني الحرب والفقر 0

(6) إهمال التنمية ومشروعات إعادة الأعمار والاستمرار في سياسة تقديم المساعدات دون وجود رؤية من الجهات الحكومية قابلة للتنفيذ للخروج من الإغاثة إلي المعافاة ومن ثم التنمية 0

الفصل الثالث

عرض وتحليل المقابلات

- عرض المقابلات
- الصعوبات
- الجداول
- التحليل الاحصائى

الفصل الثالث

عرض وتحليل المقابلات

أولا عرض المقابلات

تمهيد

في هذا الفصل قام الباحث بإجراء تحليل إحصائي لمجموعه من الأسئلة الاستبيانين تم عرضها على مجموعه من المختصين فى مجال عمل المنظمات الأجنبية في السودان من الوزارات الحكومية والمنظمات الوطنية والأكاديميين وعناصر من المجتمع المدني وبعض الزعماء الأهليين والمتأثرين فى معسكرات النازحين .

ولمعرفة نتائج الاستبيان كان لابد من تحليل الإجابات التى تحصل عليها الباحث من خلال الاستبيان وقد تم إتباع طريقة لتكرار الخماسية والثلاثية فى الاستبيان .

أولاً تحليل الجداول التي توضح (التكرار ـ مدي الفعالية ـ النسبة التراكمية) وذلك حتى يتسنى للباحث معرفة أراء الذين مشاركو في الإجابة على أسئلة الاستبيان ومن ثم تحليلها .

ثانياً : يفرغ الباحث نتائج الجداول فى مدرجات التحليل الإحصائي للوصول الى أعلي وأقل الدرجات المئوية لأجوبة الاستبيان من خلال منحنيات الطلب التى يستعرض فيها الباحث نتائج تحليله الإحصائي للوصول إلى أعلي وأقل الدرجات المئوية لأجوبة الاستبيان ومن ثم وضع

بعض الملحوظات أسفل الجداول توضح الطبيعة التي هدف إليها سؤال الاستبيان والنسب المئوية التي تقسم عليها الإجابة .

الصعوبات

عملية اختيار العينة المناسبة لموضوع البحث هي من أولى الصعوبات التي تواجه الباحث من حيث وجود المعلومات المطلوبة عن الشخص مع مراعاة مبدأ العشوائية في اختيار ذلك الشخص .

قلة وعي المستهدفين بطرق التعامل مع الأسئلة موضوع الاستبيان وبالتالي تأتي بعض الإجابات بصورة خارج نطاق المطلوب وهذا ساهم في تعقيد عمليات التحليل وأثر نوعاً ما على النتائج المرجوة .

موضوع المنظمات الأجنبية متشعب وله أبعاد تحتاج إلى مقدرات خاصة في العينة المختارة وهذا غير متوفر في أغلب الأحيان .

عدم الاهتمام من بعض العينات المستهدفة جعل الباحث يعيد توزيع الاستبيان إلى عينات جديدة بسبب عدم الحصول على إفادات بعض العينات فى الزمن المطلوب .

العينة

العينة التي تم أخذها لأغراض هذا البحث كانت عشوائية مع مراعاة ضرورة توفر المعلومات المطلوبة لدي الشخص موضوع العينة وقد شملت مدراء متخصصون في مفوضية العون الإنساني ومجال المنظمات وموظفين في وزارات الخارجية والتعاون الدولي والمالية والرعاية الاجتماعية وبعض قيادات الإدارة الأهلية والمواطنين .

ثانيا : الجداول

جدول رقم (1)

يوضح مستوي التنسيق بين الجهات الحكومية المسؤلة من مراقبة عمل المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
ضعيف جداً الفعالية	25	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (2)

يوضح مدي فعالية الإجراءات المتبعة في ضبط أداء المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
جيده الفعاليه	21	84.0	84.0	84.0
ضعيفة	4	16.0	16.0	100.0
الأجمالي	25	100	100	

جدول رقم (3)

يوضح مدي فعالية القوانين واللوائح الوطنية في مراقبة أنشطة المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
ضعيفه الفعاليه	20	80.0	80.0	80.0
مؤدية للغرض	5	20.0	20.0	100.0
الأجمالي	25	100	100	

جدول رقم (4)

يوضح وجود الآليات الفعاله فى مراقبة أداء المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
غير موجودة الفعاليه	22	88.0	88.0	100.0
موجودة	3	12.0	12.0	
الأجمالي		25.0	100.0	

جدول رقم (5)

يوضح مدي تأثير نشاط المنظمات الأجنبية على المؤشرات الإنسانية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
انخفاض	9	36.0	36.0	36.0
عدم التأثير	10	40.0	40.0	76.0
متأرجح	6	24.0	24.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (6)

يوضح وجود آثار سالبه عموماً فى أنشطة المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
لأيوجد	20	80	8.0	8.0
يوجد	5	20	92.2	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (7)

يوضح أسباب ضعف الدولة السودانية فى ضبط المنظمات الأجنبية

نعم	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
ضعف الكوادر	16	64.0	64.0	64.0

الوطنية				
قلة الإمكانيات	9	36.0	36.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (8)

يوضح وجود عائد أقتصادي من نشاط المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
يوجد	6	24.0	24.0	24.0
لأيوجد	19	76.0	76.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (9)

يوضح مدي حوجة السودان للمنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
غير محتاج	12	48.0	48.0	48.0
محتاج	13	52.0	52.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (10)

يوضح الإجراءات المطلوبة لتقليل الآثار السالبة للمنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
أحكام الرقابة	9	36.0	36.0	36.0
تفعيل الشراكة الوطنية	5	20.0	20.0	56.0
قيام الحكومة بالخدمات	6	24.0	24.0	80.0
المنع والطرد	5	20.0	20.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (11)

يوضح مدي وعي المواطن السوداني بخطورة المنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
غير مدرك	16	64.0	64.0	64.0
مدرك	9	36.0	36.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (12)

يوضح كفأة المنظمات الوطنية مقارنة مع الأجنبية

	تكرار	النسبة	نسبة	النسبة

		%	الفعالية	التراكمية
ضعيفة جداً	10	40.0	40.0	40.0
ضعيفة	9	36.0	36.0	76.0
مقبول بعضها	6	24.0	24.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (13)

يوضح وجود آثار إجتماعية سالبة لنشاط للمنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
توجد	18	72.0	72.0	72.0
لاتوجد	7	28.0	28.0	100.0
الاجمالى	25	100.0	100.0	80.0

جدول رقم (14)

يوضح وجود آثار أقتصادية سالبة

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
توجد	16	64.0	64.0	64.0
لاتوجد	9	36.0	36.0	100.0

	100.0	100.0	25	الإجمالي

جدول رقم (15)

يوضح الآثار السالبة على الأمن القومي السوداني

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
يوجد	21	84.0	100.0	100.0
لايوجد	4	16.0	36.0	
الإجمالي	6	25	100.0	

جدول رقم (16)

يوضح وجود رؤية المستقبلية للدولة فى مجال للمنظمات الأجنبية

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
لأتوجد	23	92.0	100.0	100.0
توجد	2	8.0		
الاجمالى	25	100.0	100.0	

جدول رقم (17)

يوضح دور الحكومة والمجتمع فى تمكين المنظمات الأجنبية من تنفيذ أجندتها السالبة

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
الحكومة	15	60.0	60.0	60.0
المجتمع	10	40.0	40.0	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

جدول رقم (18)

يوضح جدوي فكرة طرد المنظمات الأجنبية من المناطق المتأثرة بالصراعات

	تكرار	النسبة %	نسبة الفعالية	النسبة التراكمية
أوافق	9	36.0	36.0	36.0
لأأوافق	9	16.0	36.0	72.0
محايد	7	0..28	0..28	100.0
الإجمالي	25	100.0	100.0	

ثالثاً : العرض التحليلي الإحصائي الجداول

مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية

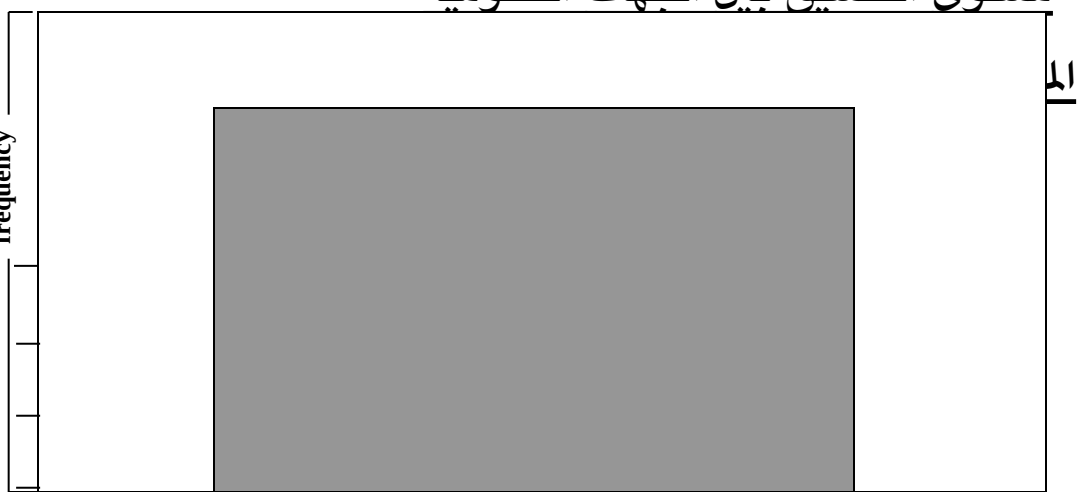

ضعيف جداً

إجماع متفاوت بأن هنالك ضعف في التنسيق بين الجهات الحكومية المسؤلة من مراقبة عمل المنظمات الأجنبية في السودان .

النسبة = 100%

مدى فعالية الإجراءات المتبعة في ضبط أداء المنظمات الأجنبية

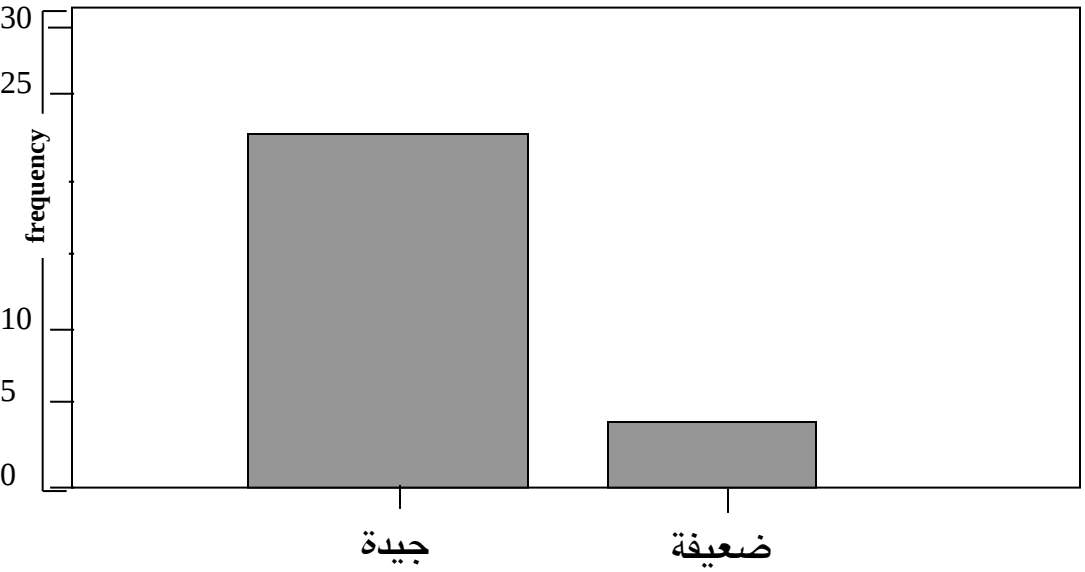

الرسم التحليلي أعلاه يبين مدى فعالية الإجراءات المتبعة بواسطة الجهات الرسمية في الدولة السودانية المشرفة على نشاط المنظمات الأجنبية من حيث ضبط عمل هذه المنظمات حسب ماهو مطلوب في الاتفاقيات الفنية للمشروعات والبرامج .

جيـــدة = 84%

ضعيفة = 4 %

مدى فعالية واللوائح الوطنية في مراقبة أنشطة المنظمات الأجنبية

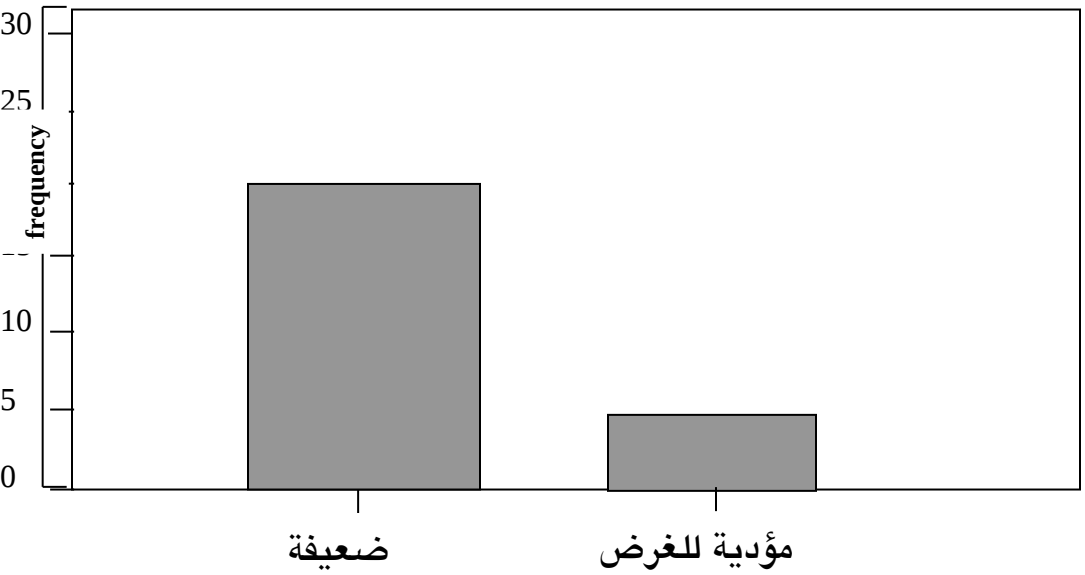

الرسم التحليلي يوضح مدى فعالية القوانين واللوائح الوطنية في مراقبة وتصويب أنشطة المنظمات الأجنبية وتحديد مدى الفائدة العائدة للسودان من كافة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية .

ضعيفـــــــة = 80%

مؤدية للغرض = 20 %

وجود الآليات الفعالة في مراقبة أداء المنظمات الأجنبية

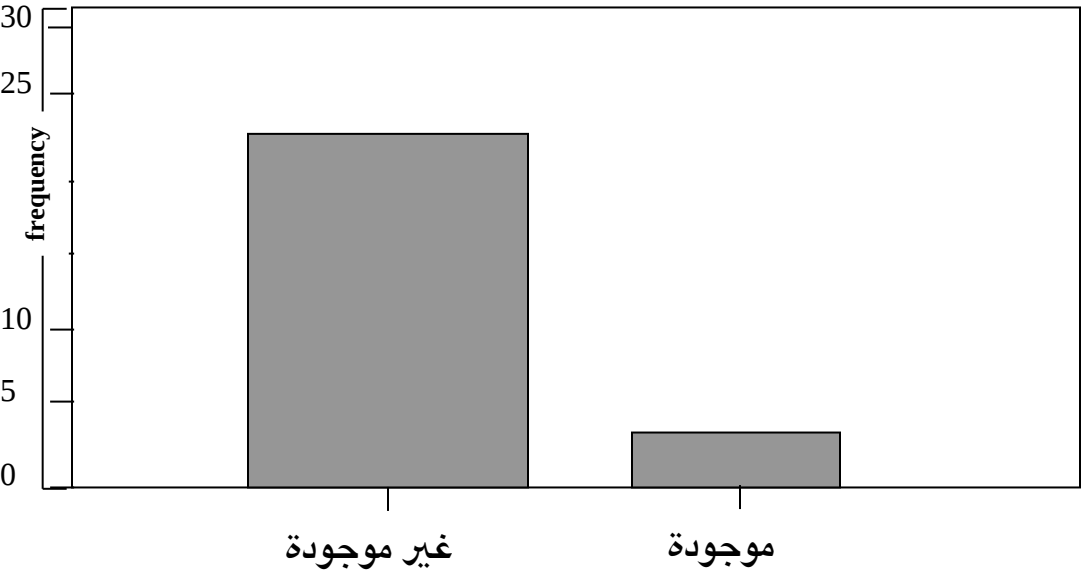

الرسم التحليلي يبين مدى فعالية الآليات المختلفة حكومية ومشتركة بين الحكومة والمجتمع الدولي من ناحية وجود هذه الآليات وفق للبرامج والمشروعات إذ أن كل قطاع كان من المفترض إيجاد الآلية الفنية التي تتابعه

غير موجود = 88%

موجـــود = 12 %

مدى تأثير نشاط المنظمات الأجنبية على المؤشرات الإنسانية

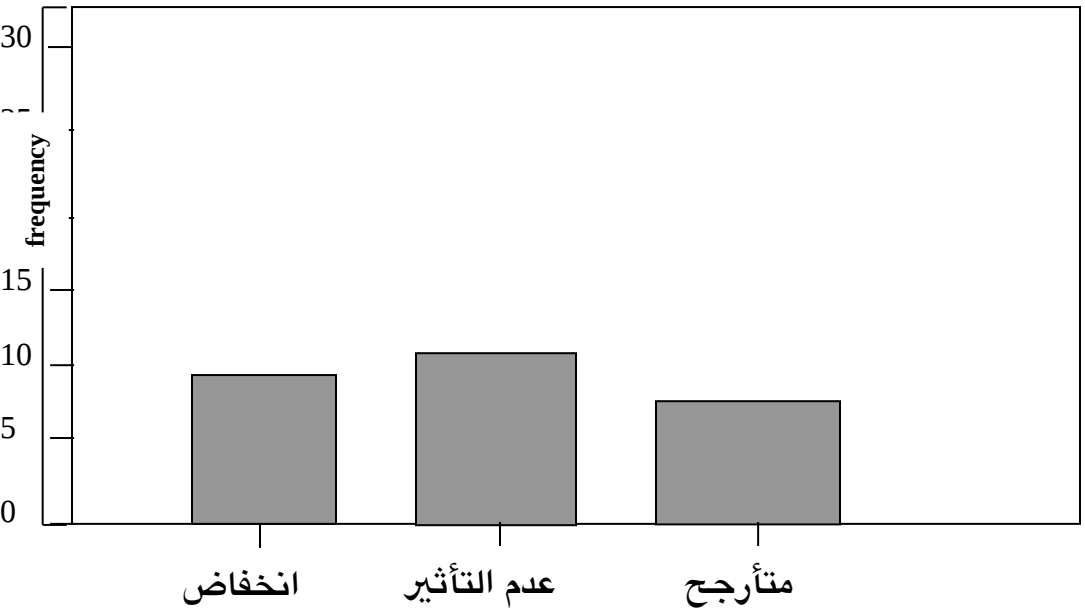

الرسم التحليلي يوضح مدى التأثير الذي أحدثته أنشطة المنظمات في تغير المؤشرات الإنسانية إلي الأحسن من حيث استهداف المتأثرين .

عدم التأثير = 40%

انخفاض = 36 %

متأرجح = 24 %

وجود آثار سالبة عموماً في أنشطة المنظمات الأجنبية

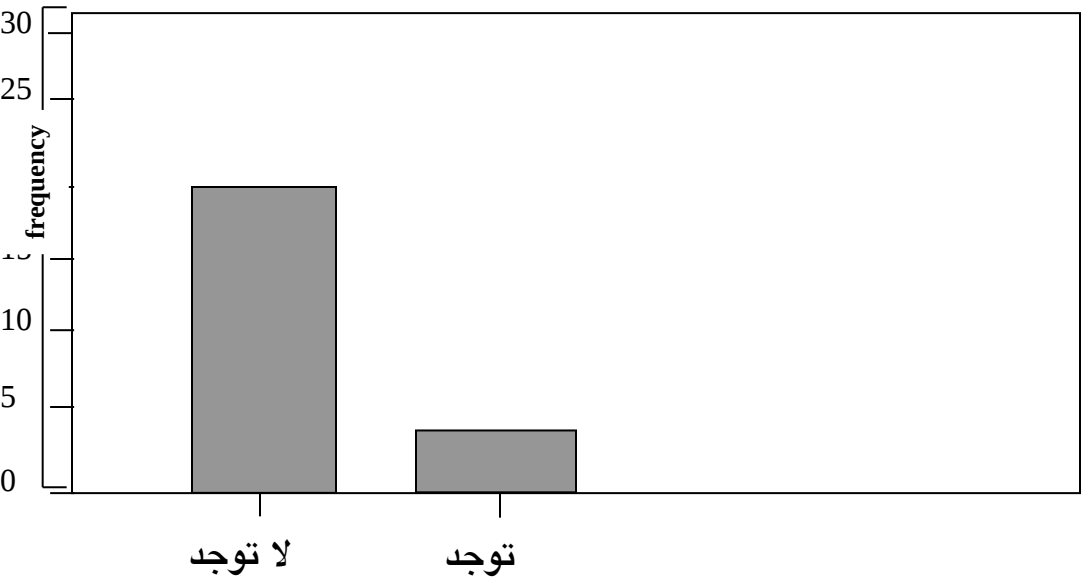

الرسم التحليلي يوضح وجود آثار سالبة عموماً في نشاط المنظمات الأجنبية في السودان .

توجـــد = 80%

لا توجد = 20 %

أسباب ضعف الدولة السودانية في ضبط المنظمات الأجنبية

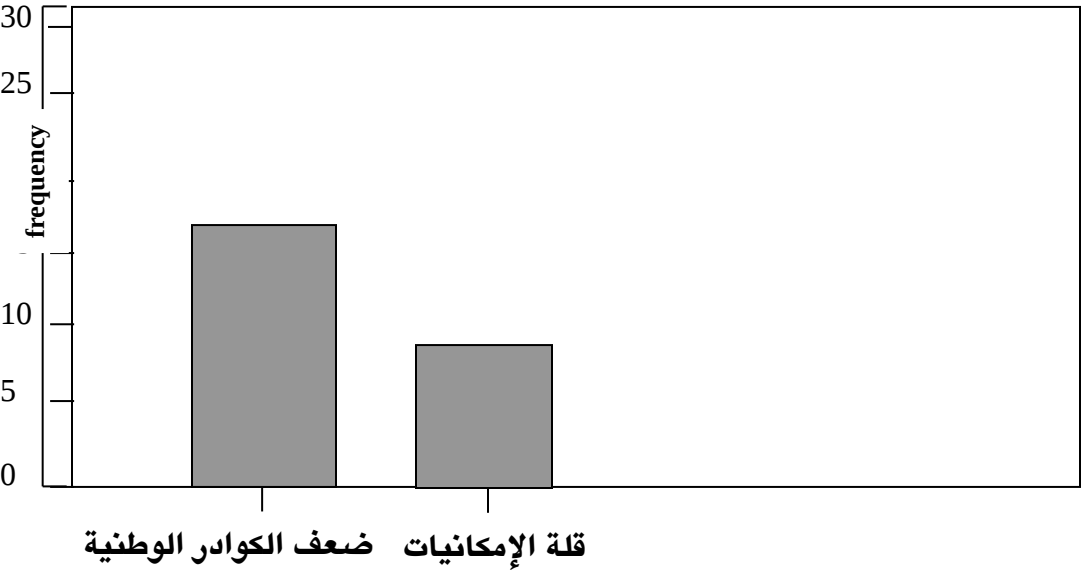

الرسم التحليلي يوضح أسباب ضعف قدرة الدولة السودانية في ضبط نشاط المنظمات الأجنبية لتحديد مدى الفائدة من أنشطتها وقد كانت النتيجة الأعلى ترجع الأمر لضعف القدرات الفنية للكوادر الوطنية العاملة في آليات ضبط هذه المنظمات.

ضعف الكوادر الوطنية = 64%

قلـــة الإمكانيـــــات = 36 %

وجود عائد أقتصادي من نشاط المنظمات الأجنبية

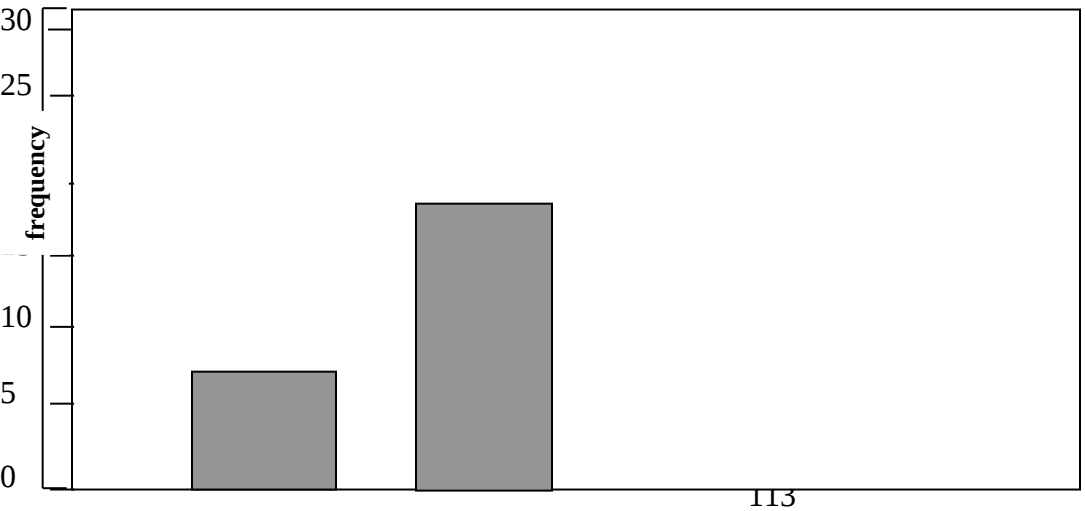

| |
لا يوجد يوجد

الرسم التحليلي يوضح وجود عائد اقتصادي على السودان من نشاط المنظمات الأجنبية من حيث تقليل الصرف على الخدمات أو استقرار السوق .

لا يوجد = 76%

يوجـــد = 24 %

مدى حوجة السودان للمنظمات الأجنبية

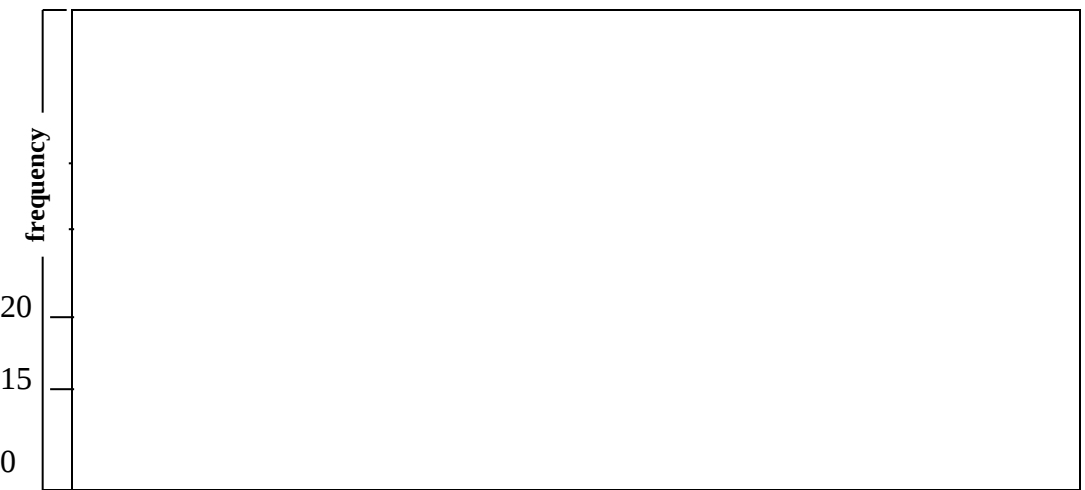

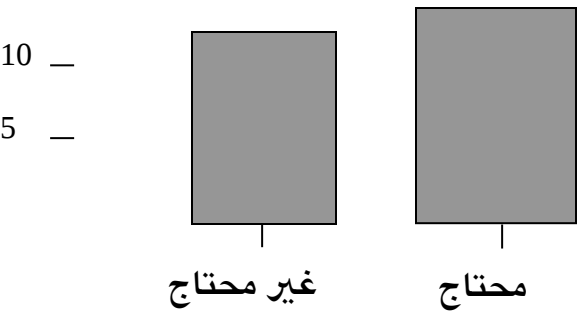

يوضح الرسم التحليلي حقيقة إحتياج السودان للخدمات والمساعدات التي تقدمها المنظمات عبر أنشطتها التي تقوم بها .

محتـــــاج = 52%

غير محتاج = 84 %

الإجراءات

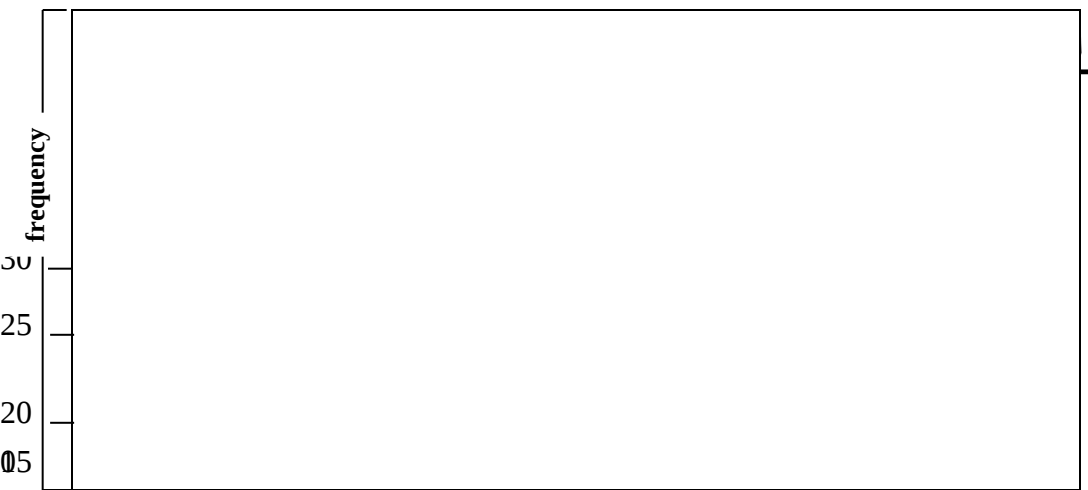

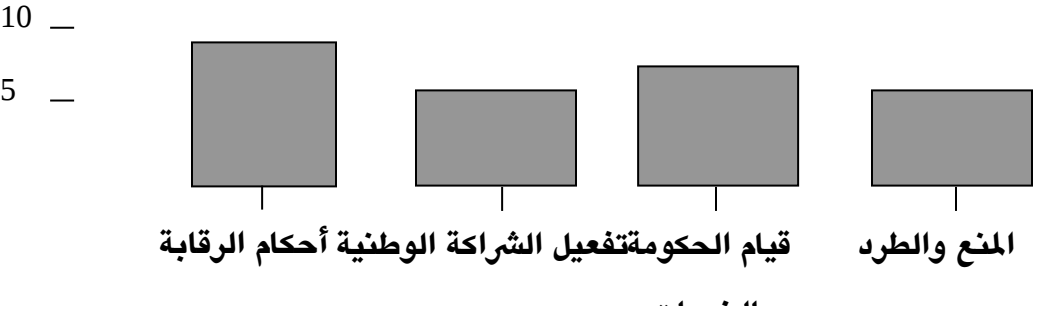

الرسم التحليلي يوضح ماهية الإجراءات المطلوبة لتقليل الآثار السالبة لوجود ونشاط المنظمات الأجنبية في السودان .

إحكـام الرقـــــــابة = 36%

قيام الحكومة بالخدمات = 24 %

تفعيل الشراكة الوطنية = 20 %

المنــع والطـــــــرد = 20 %

مدى وعي المواطن السوداني بخطورة المنظمات الأجنبية

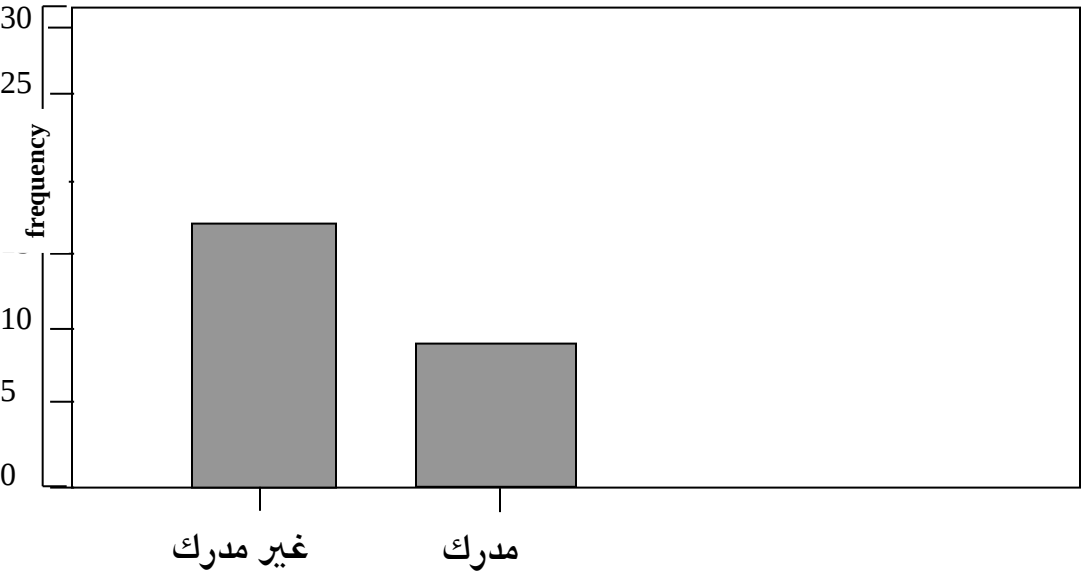

الرسم التحليلي يوضح مدى وعي المواطن في السودان بخطورة أنشطة بعض المنظمات الأجنبية .

غير مدرك = 64%

مـــــدرك = 36 %

كفاءة المنظمات الوطنية مقارنة مع الأجنبية

الرسم التحليلي يوضح مدى قدرة وكفاءة المنظمات الوطنية مقابل الأجنبية في الشراكة وتنفيذ البرامج والمشروعات .

ضعيفة جـــداً = 40%

ضعيفـــــــة = 36 %

مقبول بعضها = 24 %

آثار إجتماعية سالبة لنشاط المنظمات الأجنبية

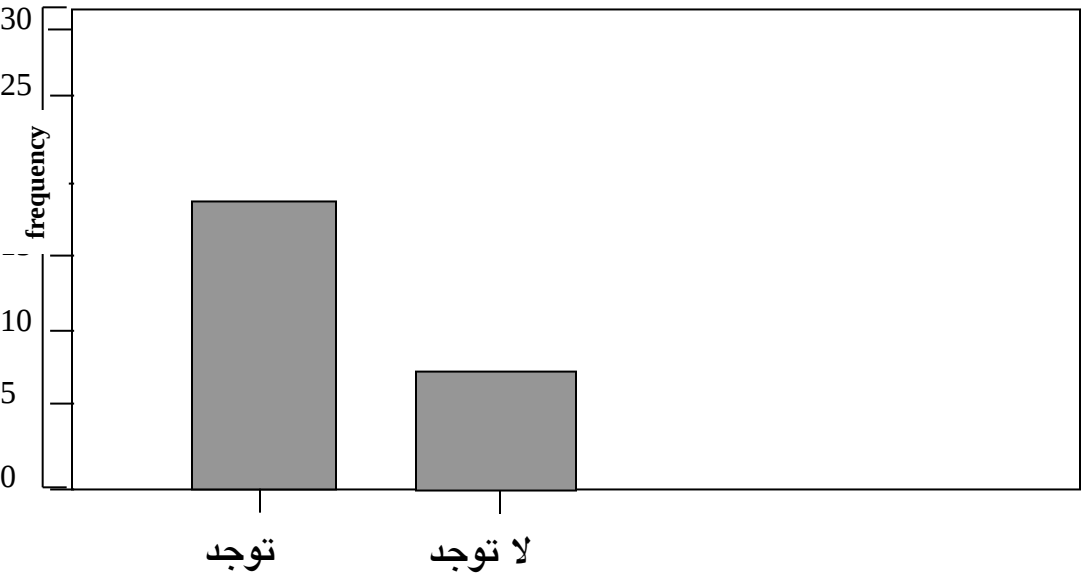

الرسم التحليلي يوضح آثار اجتماعية سالبة لنشاط بعض المنظمات الأجنبية في السودان .

توجـــد = 72 %

لا توجد = 25 %

وجود آثار اقتصادية سالبة

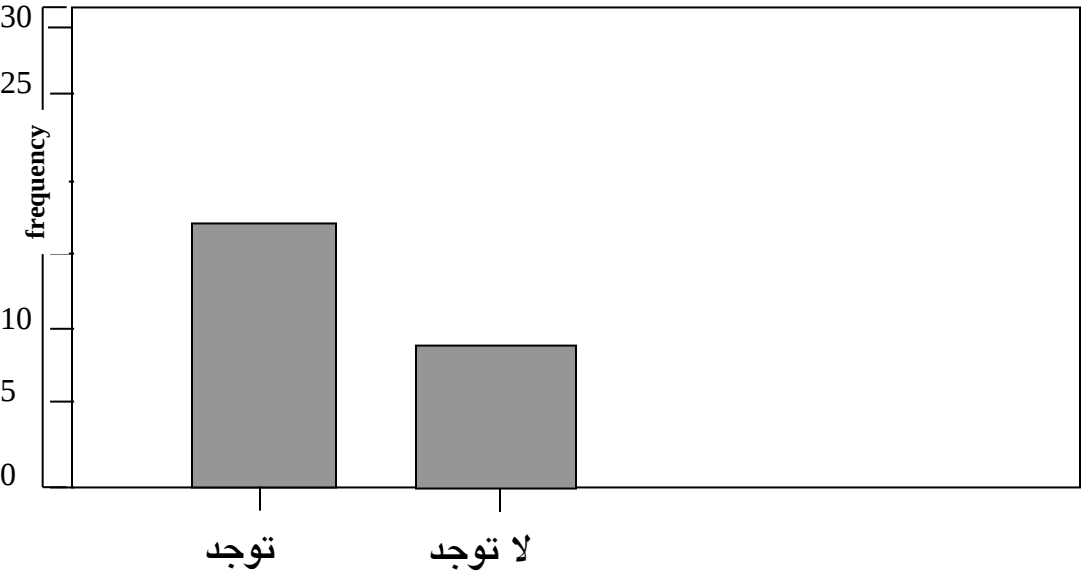

الرسم التحليلي يوشح وجود آثار اقتصادية سالبة لنشاط بعض المنظمات الأجنبية في السودان .

توجـــد = 64%

لا توجـد = 36 %

الآثار السالبة على الأمن القومي السوداني

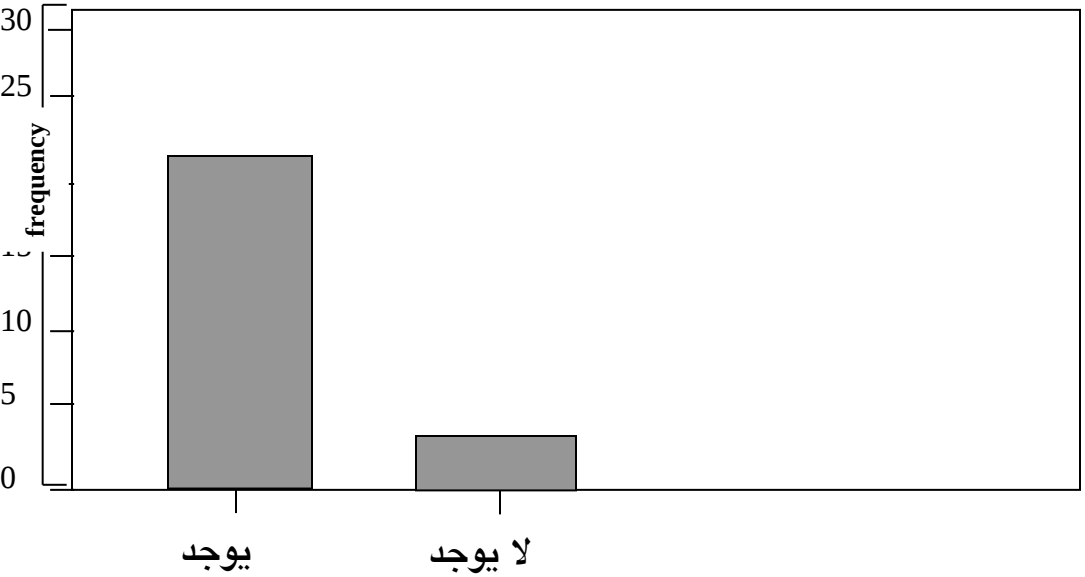

الرسم التحليلي يوضح وجود آثار سالبة لبعض أنشطة المنظمات الأجنبية على الأمن القومي السوداني .

توجـــد = 84 %

لا توجـد = 16 %

وجود رؤية الدولة المستقبلية في مجال للمنظمات الأجنبية

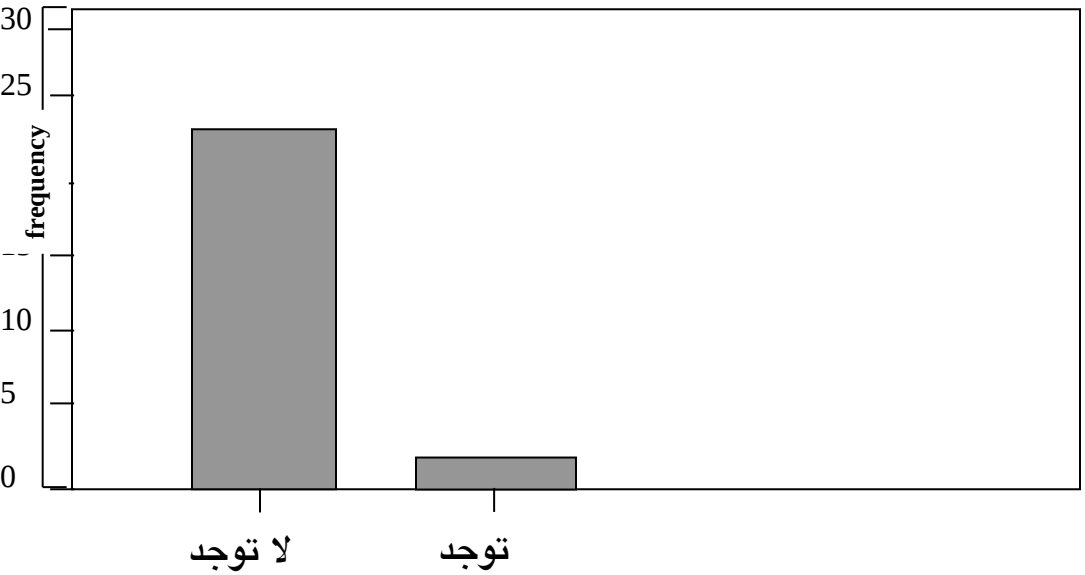

الرسم التحليلي يوضح وجود رؤية مستقبلية تحديد كيفية التعامل مع وجود المنظمات الأجنبية في السودان .

لا توجـد = 92 %

توجـــد = 8 %

دور الحكومة والمجتمع في تمكين المنظمات الأجنبية من تنفيذ أجندتها السالبة

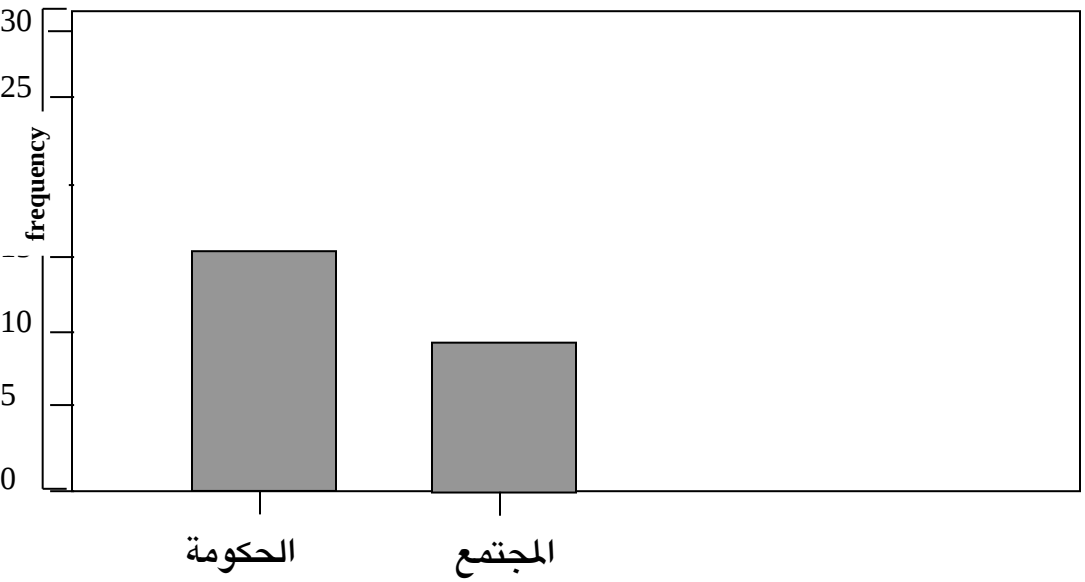

الرسم التحليلي يوضح مدى الدور الذي تقوم به الحكومة والمجتمع في تمكين المنظمات الأجنبية من تنفيذ أجندتها السالبة في السودان .

الحكومة = 60 %

المجتمع = 40 %

جدوى فكرة طرد المنظمات الأجنبية من المناطق المتأثرة بالصراعات

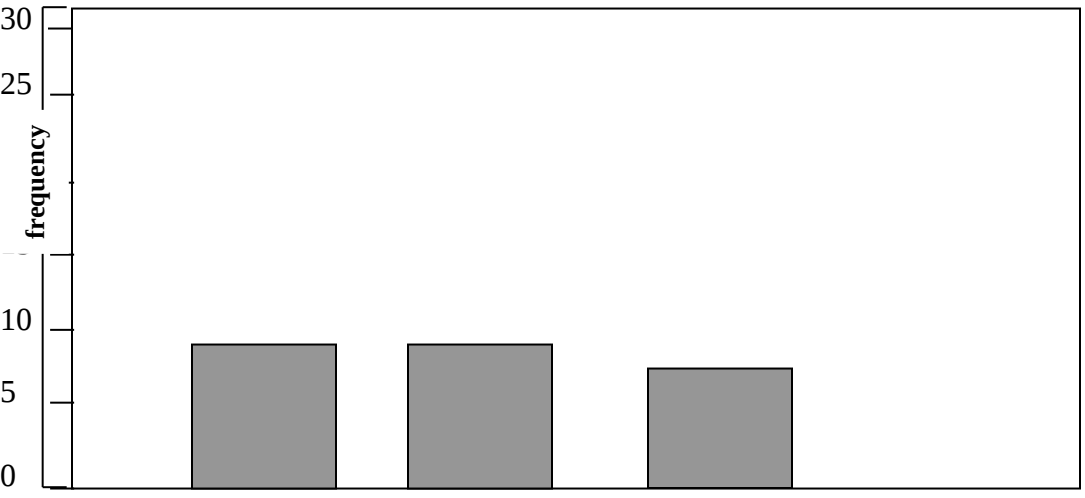

أوافق	لا أوافق	محايد

الرسم التحليلي يوضح مدى جدوى فكرة طرد المنظمات الأجنبية من المناطق المتأثرة على أن تقوم الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية بسد الحوجة للخدمات .

أوافـــق = 36 %

لا أوافـــق = 16 %

محايـــد = 20 %

الفصل الرابع

- النتائج
- التوصيات
- الخاتمة

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج الاتيه :

أ. هنالك ضعف مخل فى التنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية السودانية التى تقع عليها مسؤولية مراجعة وضبط عمل المنظمات الأجنبية المختلفة العاملة فى السودان وهذا بدورة مكن هذه المنظمات من العمل خارج التفويض الممنوح لها في أغلب الأحيان .

ب بسبب ضعف التنسيق المذكور في الفقرة (أ) أعلاه قله فعاليه الاجراءت التي تطبقه الدولة للاستفده من أنشطه المنظمات الاجنبيه وكذلك اثر ذالك على تطبيق القوانين واللوائح الوطنية فى شان عمل المنظمات الاجنبيه فى السودان

جـ. الآليات الوطنية الموجودة للتنسيق المشترك مع إدارات المنظمات الاجنبيه العاملة في السودان غير كافية وضعيفة في القدرات الفنية لأعضائها مما جعل كافة هذه الآليات اقل من المستوي الذي يمكن البلاد من الاستفادة بالصورة المطلوبة من أنشطة هذه المنظمات بل جعل من بعض هذه المنظمات سبب من أسباب التدهور فى النواحي الاجتماعية والأقتصادية

د. بالرغم من المدة الطويلة التي عملت بها المنظمات الأجنبية فى المناطق المتأثرة بالسودان الأ أن مؤشرات العمل الإنساني لم تتحسن حينما يقارن ذلك بالأموال الضخمة التي صرفتها هذه المنظمات والإمكانيات المادية المتوفرة لها

هـ. الأنشطة السالبة لبعض المنظمات الأجنبية العاملة المجتمعات الهشة فى السودان خلقت واقع اجتماعي قد يؤدي إلى الانعزال الكامل لهذه المجتمعات مالم يتم تدارك الأمر بواسطة الجهات الوطنية المختصة .

27. بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية محددة للدولة السودانية لإدارة واردات هذه المنظمات من العملات أجنبية لم يستفيد السودان من هذه الكم الهائل من العملات الأجنبية بل ساهمت فى التضخم واضطراب الاقتصاد علاوة أن الاعفاءات الجمركية فى بعض السنوات كانت أكبر من ما تقدمة بعض هذه المنظمات من خدمات .

ز. المنظمات الوطنية السودانية مازالت دون المستوي للعمل في المجالات الإنسانية التنموية وذلك بسبب ضعف كوداها وعدم الاحترافية في عملها .

ح. الأمن القومي السوداني هو أكثر النواحي تضرراً من بعض أنشطة المنظمات الأجنبية لما خلفته من صراعات قبلية وأثنية ودعم حركات التمرد على المراكز وتفرقة اجتماعية وغيرها من الإفرازات التي لها ما بعدها في المستقبل القريب والبعيد على استقرار ووحدة السودان .

ط. الدولة السودانية لا تمتلك خارطة اجتماعية محددة فى المجال العمل الإنساني وهذا الأمر مكن المنظمات الأجنبية من العمل في المواقع التي تختارها هذه المنظمات وليست الدولة .

التوصيات

أ. الإسراع في إعداد خارطة احتياجات قومية للسودان يتم على ضوئها ضوابطها توجيه أنشطة المنظمات الأجنبية وفق أولويات هذه الخارطة .

ب. تقوية آليات المتابعة والتقويم لأنشطة المنظمات الأجنبية في الدولة السودانية .

جـ. العمل على التأهيل الفني ورفع القدرات للكوادر الوطنية العاملة في الجات الحكومية والأهلية ذات الصلة بنشاط المنظمات الأجنبية .

د. تعزيز التنسيق بين الجات الرسمية ذات الصلة بالمنظمات الأجنبية بالسودان .

هـ. تسريع برامج توطين (سودنه) العمل الإنساني من خلا رفع قدرات المنظمات الوطنية السودانية .

و. أحلال المنظمات الأجنبية العاملة من تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين فى المجتمعات الهشة لمنظمات وطنية مدعومة من الدولة وذلك بتطبيق مبدءا الشراكة .

ز. تنظيم حملات التوعية الإعلامية الاجتماعية لرفع وعي المجتمعات الهشة بالآثار السالبة التي قد تنتجها بعض أنشطة المنظمات الأجنبية الوافدة على هذه المجتمعات .

ح. وضع رؤية اجتماعية فكري لمعالجة الآثار التي خلفتها بعض أنشطة المنظمات الأجنبية في داخل المجتمعات الهشة .

ط. معالجة جذور الأزمات من صنع الإنسان التي أدت إلى وجود هذه المنظمات الأجنبية .

ن. مراجعة القوانين واللوائح الوطنية بحيث تؤدي الغرض المطلوب فى متابعة تقيم أداء المنظمات الأجنبية في السودان .

الخاتمـــــــــة

لقد أتضح من خلال ما توفر من معلومات وبيانات في هذه الدراسة أن هنالك الكثير من الإخفاقات التي صاحبت مسيرة العمل الطوعي الإنساني الذي تقوم به المنظمات الأجنبية العاملة فى السودان ، وقد تعددت الأسباب في وجود هذا الواقع ، من ارث استعماري تاريخي ، وضعف في مقدرات الدولة السودانية واضطراب في عمل المؤسسات الرسمية والأهلية ، بالإضافة الي تردي في الخدمات الأساسية في المناطق الهشة وغيرها من الأسباب ، ولكن تبقي المحصلة الواقعية أن السودان في الوقت الحالي لابد له من التعامل مع وجود المنظمات الأجنبية واستمرار نشاطها لكن بصورة مختلفة تتوفر فيها الضمانات التي تمنع بعض المنظمات الأجنبية ذات الأجندة الخفية والمعادية للسودان من تنفيذ هذه الأجندة ، وكذلك أعادة النظر في أدارة الملف الإنساني بحيث يستفيد السودان من واردات ومقدرات هذه المنظمات لأقصى حد ممكن .

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر

- القران الكريم

ثانيا المراجع :

- ثروت بدوي – النظم السياسية – دار النهضة العربية 1989م
- عمر قدور- شكل الدولة واثرة علي الامن- 1997م
- مبارك أمين صديق – (2001) م المساعدات الانسانية بين الحرب والسلام – الأكاديمية العسكرية العليا
- سيد محمد جاد الرب – (2008) م الاتجاهات الحديثة في اداراة المنظمات – جامعة السويس
- مطرف صديق علي – 2011 منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل – جامعة نايف
- عبدالحميد مرحوم علي الله – (2013) م التدخل الاجنبي في السودان 1956م – 2006م
- بشير البكري – المنظمات غير الحكومية بين الدور الانساني والوظيفة السياسية 2013
- تقرير أداء المنظمات الأجنبية الطوعية العاملة في السودان –(2013) م – مفوضية العون الإنساني

- عبدالوهاب عثمان الشيخ – افريقيا وتحديات الالفية الثالثة 2004م
- د 0 وليد سيد علي – (2014)م المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة
- مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا – (2015)م المنظمات الأجنبية في السودان الوجه الخفي والأهداف
- فايز عمر محمد – 2015- العون الانساني في السودان

ثالثا : المخطوطات

- **تقارير جمهورية السودان الدورية (2003 - 2008) م – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية**
- **مفوضية العون الانسانى – (2006) م - قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني**
- **منظمة الهجرة الدولية - التقرير السنوي – (2012) م –**
- **مفوضية العون الإنساني - – (2015) م -الدليل العام لإجراءات المنظمات الوطنية والأجنبية**

- **مفوضية العون الإنساني - (2015) م - موجهات العمل الإنساني**
- **مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة- (2015) م – خطة الاستجابة الإنسانية**
- **مفوضية العون الإنساني – (2015) م – تقرير حول القضايا والأوضاع الإنسانية في السودان**
- **مجلة قراءة سودانية**

رابعا : المواقع الالكترونية

- **http://unocha.org**
- **https://www.icrc.org/ar/where-we-work/africa/sudan**
- **https://sudan.iom.int/sudan-mission**

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة جمع بيانات

بين يديكم إستمارة لجمع البيانات وبعض المعلومات عن أنشطة المنظمات الأجنبية في السودان والأثار السالبة لهذه الانشطة على الأوجه المختلفة إجتماعياً،وإقتصادياًوسياسياً وأمنياً ،سوف نجمع لأغراض الدراسة لنيل درجة الماجستير في العمل الطوعي من جامعة السودان للعلو والتكنلوجيا

وتقبلوا فائق الإحترام

الإسم :
الجهة :
الوظيفة :

1. **ما علاقة موقع عملك بشاط المنظمات الأجنبية في السودان ؟**

2. **ما هو نوع المنظمات الأجنبية التي تتعامل معها بحكم موقع عملك ؟**

3. **ماهى خطوات الإجراءات التي تقوم بها من خلال موقع عملك في إطار تقدم الخدمة للمنظمات الأجنبية ؟**

أ.

ب.

جـ
د.

4. هل تعتقد ان مستوي التنسيق محكم بين الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بعمل المنظمات الاجنبية في السودان
أ. جيد
ب. ضعيف
ج. ضعيف جدا
د .لا ادري
هـ. محايد

5. فعالية الاجراءت الخاص بمتابعة وتقيم اداء المنظمات الاجنبية ؟
أ 0 جيده
ب 0 ضعيفة
ج 0 ضعيفة جدا
د 0 لا ادري
هـ 0 محايد

6. فعالية القوانين واللوائح المنظمة لعمل المنظمات الاجنبية في السودان؟
أ 0 جيده
ب 0 ضعيفة
ج 0 ضعيفة جدا
د 0 لا ادري
هـ 0 محايد

7. وجود الآيات رسمية فاعلة مع المنظمات الاجنبية
أ. موجودة
ب. غير موجودة
ج. ربما
د لا ادري

هـ محايد

8. هل ترى ان بعض أنشطة المنظمات الأجنبية لها أثار سالبة على الإقتصاد السوداني (إذا كان الإجابة نعم اذكر هذه الأثار)؟
أ. وجد
ب. تلاتوجد
ج. نوعا ما
د لا ادري
هـ محايد

9 . هل ترى ان بعض انشطة المنظمات الأجنبية في السودان لها أثار سالبة على المجتمع السوداني (إذا كان الإجابة نعم أذكرها)؟
أ. وجد
ب. تلاتوجد
ج. نوعا ما
د لا ادري
هـ محايد

10. هل ترى أن بعض أنشطة المنظمات الأجنبية في السودان لها أثار سالبة على الامن الوطني السوداني (إذا كان الإجابة نعم أذكرها)؟
أ. توجد
ب. لاتوجد
ج. نوعا ما
د لا ادري
هـ محايد

11.اسباب ضعف الجهات الرسمية والاهلية في ادارة شان المنظمات ترجع الي؟
أ. عدم وجود الكادر المؤاهل فنيا

ب. ضعف التمويل الحكومي
ج. عدم الاهتمام
د لا ادري
ه. محايد

12. هل هنالك عائد إقتصادي حقيقي للسودان من نشاط المنظمات الأجنبية ؟
أ. يوجد
ب لا يوجد
ج. نوعا ما
د لا ادري
ه. محايد

13. هل مشروعات المنظمات الأجنبية في السودان أحدثت تغير إيجابي في المؤشرات الإنسانية في الولايات المتأثرة ؟
أ. انخفاض
ب لا يوجد تاثير
ج. نوعا ما
د لا ادري
ه. محايد

14. هل هناك رؤية واضحة للجهات المسؤولة عن عمل المنظمات الأجنبية في الدولة السودانية للإستفادة من نشاطات هذه المنظمات ؟
أ. توجد
ب لا توجد
ج. نوعا ما
د لا ادري
ه. محايد

15. هل السودان في حوجة لوجود المنظمات الاجنبية ؟

أ. محتاج بشدة
ب لا توجد حوجة
ج. نوعا ما
د لا ادري
ه. محايد

16. كيف تقدر كفاءة المنظمات الوطنية ؟
أ. جيدة
ب. ضعيفة
ج. نوعا ما
د لا ادري
ه. محايد

17. ما مدي ادراك المواطن السوداني بمخاطر انشطة المنظمات الاجنبية ؟
أ. جيد
ب. ضعيف
ج. معدوم
د لا ادري
ه. محايد

هل تؤيد فكرة خروج المنظمات الاجنبية من السودان ؟
أ. اوافق بشدة
ب. اوافق
ج لا اوافق
د لا ادري
ه. محايد

19. ختاماً ماهي مقترحاتكم للتقليل من الآثار السالبة لنشاط المنظمات الأجنبية في السودان؟

مفوضية العون الانساني

الإتحادية

الإتفاقية الفنية لأنشطة و مشروعات وبرامج

المنظمات الأجنبية (INGOs)

رقم الإتفاقية الفنية المعتمده بواسطة المفوضية الإتحادية ( )-
لعام 2015م

(1) المعلومات الأساسية للمشروع :

إسم المشروع :	

الولاية :	
مدة المشروع :	
الميزانية الكلية للمشروع:	

(2) أطراف الاتــفاقــية:

<u>الطرف الاول</u>:الوزارة الولائية	
<u>الطرف الثانى</u>: المنظمة الطوعية الأجنبية	
<u>الطرف الثالث :</u> المنظمة الوطنية الشريكة	
<u>الطرف الثالث:</u> مفوضية العون الإنساني ولاية	
<u>الأطراف الأخري(الجهات الشريكة) :</u>	

1) يوافق الأطراف على التعاون فى تنفيذ المشروع المذكور أعلاه مع التسهيلات المقدمة من قبل مفوضية العون الانسانى الاتحادية و الولائية و الجهات ذات الصلة.

3) عناوين الجهات المعنية بالاتفاقية الفنية:

الجهة	الاسم	الوظيفة	التلفون	البريد الالكترونى
الوزارة المعنية				
المنظمة الأجنبية				
المنظمة الوطنية				

الشريكة				
مفوضية العون الإنساني				

4) ادوار و مسؤوليات أطراف الإتفاقية:

الطرف	الأدوار والمسؤليات
الوزارة المعنية بالولاية	
المنظمة الأجنبية	
المنظمة الوطنية الشريكة	
مفوضية العون الإنساني بالولاية	
الأطراف الأخري (الجهات الشريكة) :	

(5) تعريف الإتفاقية ومرجعياتها:

1- هي وثيقة فنية قانونية تعنى بتنفيذ المشروعات الخاصة بالمنظمات الطوعية الأجنبية وفقاً للأهداف والأدوار والمسئوليات المتفق عليها بواسطة الأطراف الموقعة على الإتفاقية الفنية والمعتمدة بواسطة المفوض العام.

2- المرجعيات :

1. قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام 2006م واللوائح السارية الصادرة بموجبه.
2. الدليل العام للإجراءات.

3. موجهات وإجراءات العمل الانسانى .

6) أحكام عامة :

1) يجب أن تكون المنظمة مسجلة لدى مفوضية العون الإنساني ولها شهادة تسجيل سارية المفعول.
2) يجب على المنظمة التأكد من توفر التمويل من الجهة المانحة قبل البدء في إجراءات توقيع الإتفاقية الفنية (مع إرفاق نسخة من وثيقة المشروع ومستند التمويل).
3) مدة سريان الاتفاقية الفنية لا تتجاوز العام.
4) يجب أن لا تتجاوز المصروفات الإدارية للمشروع (ايجار العقارات ، خدمات ، أدوات مكتبية ، وقود،الإشراف والمتابعة...الخ) **(20%)** من ميزانية المشروع.
5) المصروفات الخاصة بعمليات المتابعة والتقييم الدورية التي تقوم بها الاطراف الموقعة تكون ضمن ميزانية المشروع.
6) يجب الإلتزام بالأولويات الوطنية التي تحددها الوزارات والجهات المختصة والبروتوكولات بما فيها تعزيز بناء القدرات الوطنية.
7) لا تعتمد الاتفاقية الفنية الا وفقاً للنموذج المجاز من المفوضية الاتحادية .
8) فى حالة تغطية المشروع لأكثر من ولاية , يتم توقيع اتفاقيات فنية منفصلة لكل ولاية على حده او مع البرنامج القومى وفقا لطبيعة المشروع .
9) فى حالة المشروعات متعددة القطاعات يتم توقيع الاتفاقية مع الوزارة ذات القطاع الأكبر.

10) يجوز التعديل فى هذه الاتفاقية عن طريق التفاوض بين الاطراف الموقعة , و يسرى التعديل من تاريخ توقيع الاتفاق عليه و اعتماد المفوضية الاتحادية .

11) فى حالة الغاء الاتفاقية او ايقاف المشروع بواسطة المنظمة أوالمفوضية الولائية أو الوزارة **يجب على الجهة المعنية ابلاغ ذلك كتابة لمفوضية العون الإنساني الإتحادية** مع توضيح الأسباب .

12) في حالة نشوء خلاف حول تفسير هذة الاتفاقية يتم الرجوع لمفوضية العون الإنسانى الإتحادية

7) موجهات الاتفاقية الفنية:

1) يتم تنفيذ المشروعات والبرامج والأنشطة بالإتفاق مع الوزارة الولائية ذات الصلة.

2) يتم تنفيذ المشروعات والبرامج والأنشطة عبر شراكة مع منظمة طوعية وطنية واحدة أو أكثر.

3) يتم إتخاذ الخطوات التالية قبل التوقيع على الاتفاقية الفنية :-

(1) تتم مناقشة مقترح المشروع مع الوزارة المعنية أو البرنامج القومي لأخذ الموافقة من الوزارة بالتنسيق مع المفوضية الولائية .

(2) تملأ استمارة الاتفاقية الفنية المعتمدة بين الوزارة الولائية المختصة والمنظمة الطوعية والشركاء من أربعة نسخ أصليه من كل مع ختم جميع الصفحات باللغتين **العربية و الانجليزية** .

4) يتم اعتماد الاتفاقية الفنية الموقعة والمجازةولائياً بواسطة المفوض العام الاتحادى .

5) ترتبط كل الإجراءات الخاصة بالمنظمات في المجالات الهجرية والسفر ، والعمل ، والاعفاءات الجمركية لمستوردات المشروع بالاتفاقية الفنية.

6) التصرف فى الاصول عند انتهاء المشروع يكون وفقاً لقانون تنظيم العمل الطوعى و الانسانى للعام 2006م المادة (30) ويتم عبر المفوضية الإتحادية بموافقة المفوض العام .

المادة الاولى: المعلومات التفصيلية عن المشروع

اسم المشروع		
موقع المشروع	الولاية	المحلية
مدة المشروع	تاريخ الابتداء(الشهر/السنة)	تاريخ الانتهاء(الشهر/السنة)
وصف المشروع فى نقاط ,مكونات المشروع وحجمها ومواقعها (قرى، معسكرات ...الخ)		
الاهداف المحددة للمشروع		
مخرجات المشروع الكمية والنوعية (القابلة للقياس)		
الميزانية الكلية للمشروع ($) في حالة متعدد السنوات		
ميزانية العام الحالي للمشروع ($)		

تفاصيل الميزانية	البند	المبلغ ($)	النسبة(%)
	1) انشطة ومدخلات المشروع		
	2) المعدات والمتحركات		
	3) المصروفات الإدارية (ايجار العقارات ، خدمات ، أدوات مكتبية ، وقود،الإشراف والمتابعة...الخ)		
	4) العاملين(مرتبات، وخلافه)		
	5) أخري		
	الجملة		
الجهات الممولة للمشروع	إسم الجهة	المبلغ ($)	
	1)		
	2)		
	3)		
	4)		

عدد المستفيدين	البيان	العدد
	نازحين	
	عائدين	
	متأثرين	
	اخرى (تحدد)	
	اجمالى العدد	

القطاع المستهدف			
	الصحة ☐		الصحة العامة
	التغذية ☐		امن غذائى
	الزراعة ☐		الثروة الحيوانية
	المياه ☐		الاصحاح البيئى
	التعليم ☐		سبل كسب المعيشة
	الرعاية الاجتماعية		بناء قدرات ☐

آخرى (الرجاء التحديد)	

نوع التدخل	طوارئ		انعاش ☐
	تنمية		اخرى (الرجاء التحديد) ☐

المادة الثانية: العاملين

العاملين	السودانيين	الاجانب	الجملة

السودانيين	إسم الوظيفة	المؤهلات	العدد المطلوب	مدة العقد

الاجانب	إسم الوظيفة	المؤهلات	العدد المطلوب	مدة العقد

المادة الثالثة : المتطلبات الفنية(البروتوكولات والمعايير حسب نوع المشروع)

أذكر المتطلبات الفنية المطلوبة (المعايير والبروتوكولات الخاصة بالوزارات والجهات ذات الصلة المعنية)	

• تكون هناك متابعة مستمرة لأداء المشروع من قبل الأطراف الموقعة على الاتفاقية الفنية. • يكون هناك تقييم نهائى مشترك للمشروع بين الاطراف الموقعة على الاتفاقية عند انتهاء المشروع

مقترح جدول الزيارات الميدانية الدورية		
التاريخ المقترح لتقييم المشروع	الجهات المشاركة :	التاريخ :..... .....
جدول التقارير	**تعد المنظمة تقارير ربع سنوية عن أداء المشروع :** (تسلم الى الوزارة او البرنامج القومى المعنى فى الاتفاقية الفنية , بنسخة الى المفوضية الولائية.)	
	التقارير الخاصة: (يجوز للمفوضية الاتحادية او الولائية او الوزارة المعنية طلب تقارير خاصة عن المشروع)	
	التقرير الختامي (يسلم لأطراف الإتفاقية والمفوضية الإتحادية)	
	تقرير المراجعة المالية (المعتمد من مراجع قانوني) (يسلم لأطراف الإتفاقية والمفوضية الإتحادية)	

المادة الرابعة : التقارير و المتابعة والتقييم

المادة الخامسة : بناء القدرات و استمرارية المشروع

1) المساهمة فى بناء و رفع القدرات للمنظمات الوطنية	تدريب	اصول و معدات	دعم مالي	اخرى

القاعدية أو المجتمعات المستفيدة				
التفاصيل (الأنشطة المطلوبة لبناء ورفع القدرات)				
2)خطة استمرارية المشروع (أذكر الخطوات المطلوبة لاستمرارية المشروع)				
3) خطة إنهاء المشروع (أذكر الخطوات المطلوبة لإنهاء المشروع)	.			

المادة السادسة: أصول المشروع

اصول المشروع	البيان	العدد	القيمة	الحالة
المتحركات				
المولدات				
اجهزة الاتصالات				
الكمبيوترات وملحقاتها				
والمعدات المكتبية				
معدات اخرى				

1. فى حالة إنتهاء المشروع يتم التصرف فى أصول المشروع وفق المادة(30) من قانون تنظيم العمل الطوعى و الانسانى للعام 2006 و لوائحه السارية.
2. يشكل المفوض العام لجنة للقيام بإجراءات إنهاء المشروع والتصرف في الأصول .
3. لا يجوز التصرف في اصول المشروع إلا بعد موافقة المفوض العام.

المادة السابعة : الأطراف الموقعة

ممثل الوزارة المعنية

الإسم : .....

الوظيفة : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

الخاتم:

ممثل المنظمة الأجنبية

الإسم : .....

الوظيفة : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

الخاتم:

ممثل المنظمة الوطنية الشريكة

الإسم : .....

الوظيفة : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

الخاتم:

المفوضية الولائية

المفوض : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

الخاتم:

إعتماد المفوض العام

الإسم : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

الخاتم: